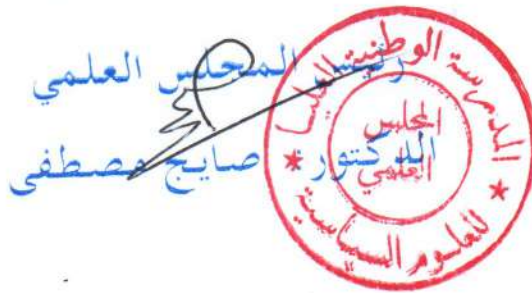


وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ماستر
تخصص علاقات دولية

من اعداد: د. خنن فلاح (أستاذ محاضر ب)



السنة الجامعية: 2022/2021

خطة الموضوع :



مقدمة

أولاً: مدخل مفاهيمي نظري حول التغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي
ثانياً: أمريكا اللاتينية في علم السياسات المقارنة
ثالثاً: أنماط الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية

1 / التنازلات

2 / المفاوضات

3 / الخروج من الحكم

4 / نموذج يساري إصلاحي

5 / نموذج ثوري

رابعاً : ديناميكيات الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية بعض الامثلة.

1/ الشيلي

2/ البرازيل

3/ الأرجنتين و المكسيك

خامساً: العولمة الاقتصادية و مسارات الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية

سادساً : الديمقراطية و اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية

خاتمة



مقدمة :

يشكل تحول النظم السياسية وتغيرها أحد المواضيع التي لازالت تثري الفكر والسياسات المقارنة وتطورهما على حد سواء، وذلك لما يتسم به الموضوع من أهمية. فالتحول الديمقراطي والتغير السياسي مفهومان مهمان في حقل السياسات المقارنة لارتباطهما بإنتاج غزير على مستوى النسق المعرفي الذي اهتم بهذا الموضوع.

فلقد عرف حقل السياسات المقارنة إنتاجا معتبرا وتقدما بحثيا هاما في مجال الدراسات، التي صارت تعرف بالمقاربة الانتقالية، أو علم الانتقالية، كما يسميها البعض. وهي الدراسات المرتبطة بالتحول الديمقراطي، الذي تم في فضاءات سياسية مختلفة، الأمر الذي جعل الأطروحات في هذا المجال تتمايز فيه تمايز مقاربات علم السياسة نفسه.

وفي إطار هذا التحول، سجل فضاء أمريكا اللاتينية السياسي نماذج مختلفة من التحول الديمقراطي، أو بالأحرى محاولات التحول الديمقراطي، اختلفت فيه الواحدة عن الأخرى في سياقات تاريخية وثقافية متميزة، أفرزت من ثم أشكالها المختلفة فانفتحت النظم السياسية على قواعد الديمقراطية لكنها لم تطبقها إلا من الناحية الشكلية وعززت في إطارها ما يسمى بالتغيير في اطار الاستمرارية طرحت هذه المقاربة حجج نحو إعادة تعريف مفاهيم علم السياسة المرتبطة بالانتقالية أو التحول أو التغيير والتي لا نجد لها أثرا في الواقع . ومن هنا تأتي أهمية حقل السياسات المقارنة، كحقل معرفي خاص يسعى إلى إعادة النظر في مفاهيم علم السياسة بغية مراجعة تعاريفها من منظور نماذج مقارنة مختلفة.



أولاً: مدخل مفاهيمي نظري حول التغيير في النظم السياسية وتحولها الديمقراطي

ينبغي علينا ان نشرع في تحليل التحول ،الانتقال ،التغيير في النظم السياسية في اطار النهج المختلفة التي واجهت بها العلوم الاجتماعية بصورة عامة وعلم السياسة بصورة خاصة وحقل السياسات المقارنة بصورة دقيقة هذه الظاهرة وفي هذا السياق يذكر " ادولف سواريز "، ان ما يطلق عليه بالشروط الهيكلية هي بمثابة جسر للنظر في النهج المتعلقة بالثقافية والبنوية والمؤسسية او ما يصطلح عليه بتبعية المسار والنخبوية .

فكان لزاما على دارسي حقل السياسات المقارنة والنظم السياسية المقارنة ، في سعيهم إلى بناء نظريات إمبريقية متوسطة المدى ذات قدرة تنبؤية وتفسيرية معقولة ،في إطار المدرسة ما بعد السلوكية الحديثة ومحاولة منهم لتطوير الحقل المعرفي من خلال تطوير مجموعة من الأدوات التحليلية سعيًا منهم لتفسير الظاهرة السياسية والاجتماعية في اطار من الحتمية والتفاعل الحلقي بين مختلف المتغيرات المتحركة في سيروراتها المختلفة .لتحليل الاداء السياسي الذي ينبغي ان يتسم بقدرة تفسيرية لا سيما عندما نعرف كيف نصله مع القيود الهيكلية والثقافية وهذا ما نسعى الي تحديدده في سياق هذا الفصل .

النهج الثقافي :

يستند ما يطلق عليه بالنهج الثقافي الى تحليل الافكار والمعتقدات والمواقف المشتركة .ويكمن العنصر الاساسي في هذا النهج التفسيري في اعتبار ان الجهات السياسية لا تستجيب مباشرة لمختلف "الحالات "،وانما تفعل ذلك من خلال التوجيهات التي تحل احيانا محل القرارات الموضوعية او العقلانية التي تدرس النموذج الاول وحيانا تكملها ،ومن الناحية التفسيرية فانه يمكن القول ايضا ان النهج الثقافي له مخاطر جسيمة من الوقوع في الحتمية ،وفي بعض الحالات ،من التحول الى طوطولوجيا (تحصيل حاصل) بحتة :هنالك ديكتاتوريات عندما لا يكون هنالك ثقافة ديمقراطية وهناك ديمقراطية عندما يكون المواطنون ديمقراطيون ،وقد حذر كثير من العلماء مؤخرا من هذه المخاطر ،مشيرين الى ان اغلبية ديمقراطية في المجتمع لا



يمكن ان تكون شرطاً مسبقاً للديمقراطية، وانما نتيجة ناجمة عن وجود الديمقراطية السياسية لفترة طويلة بما فيه الكفاية¹.

تفسيرياً ينطلق أنصار هذا النهج والذي طوره فيما بعد "قابريل الموند" من افتراض أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي، فهو ينطلق من فرضية بسيطة مفادها أنه إذا أردت أن تفهم طبيعة أي نظام سياسي فعليك أن تفهم طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع².

يعتبر "غابرييل الموند" أول من أدخل الثقافة السياسية إلى نطاق التحليل السياسي وعرفها على أنها عبارة عن توزيع معين للقيم والأحاسيس و المهارات السياسية والمعلومات، ومثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها و زعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي³.

إن الثقافة السياسية هي توجهات واتجاهات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع صوب النظام السياسي في كلياته وجزئياته وكذلك رؤية الفرد لدوره السياسي وعرف "قابريل الموند" التوجهات على أنها كل ما هو كامن ودفين في النفس البشرية نتيجة التنشئة فإذا نشأ الفرد في بيئة دينية فإن توجهه سيكون دينياً وبالتالي تتحدد اتجاهاته وسلوكاته في هذا الإطار.

أما الاتجاهات فهي التوجهات وقد عبرت عن نفسها بصورة محددة تجاه موقف محدد ومن ثم فهما مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً، فليس من الغريب إذن أن يقارب "قابريل الموند" الثقافة السياسية على أنها التوجهات والاتجاهات صوب النظام السياسي بصورة عامة أن إحدى جزئياته أو التوجهات والاتجاهات صوب رؤية الفرد لدوره في هذا النظام.

¹ نارسييس سيرا، الانتقال العسكري: تاملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ط1، ترجمة كوفية مهدي، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016، ص20.

² جابر عوض، المرجع نفسه، ص 65.

³ -ثامر كامل الخرجي، المرجع نفسه، ص 36



وفي هذا السياق من التحليل وفي إطار تطوير نهج الثقافة السياسية استند كل من "الموند" "المجلس الوطني للعلوم السياسية" و"سيدني فيريا" مستفيدين بذلك من حقل الاجتماع السياسي من خلال "تالكوت بارسونز" و"دوارد شليز" حول مكونات هذه الاتجاهات وهي ثلاثة أنماط:

توجه إدراكي: وينصب حول المعرفة بخصوص النظام السياسي والأدوار المنوطة به، وكذا مدخلات ومخرجات النظام السياسي،

توجه عاطفي: يقصد به مشاعر الأفراد تجاه النظام السياسي ككل أو أي من أجزائه ومكوناته،

توجه تقييمي: ويقصد به الأحكام والآراء التي يصدرها الأفراد صوب النظام السياسي، والتي تتحدد بناء على إدراكهم ومعرفتهم بالنظام السياسي ومشاعرهم صوبه.

في نهاية المطاف خلص الموند إلى أن أي نظام سياسي هو خليط بين الأنواع الثلاثة من التوجهات السياسية ومن ثم يتبين مفهوم التنمية السياسية والتغيير حسب منظور الثقافة السياسية على أنهما الانتقال من وضع يغلب عليه التوجهات الضيقة وتوجهات الخضوع إلى وضع يغلب عليه توجهات المشاركة، فكلما زادت نسبة هذه الأخيرة كلما ارتفع مستوى التنمية السياسية و العكس صحيح.

بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى النهج الثقافي إلى أنه من الصعوبة القول أنه عديم الفائدة فالتعرف الإجرائي الذي طوره "الموند" وفيريا "في إطار هذا النهج انطلاقاً من مكونات الثقافة السياسية الثلاثة يعد أداة مفيدة لإجراء المقارنات مما يجعل الباحث يميل إلى القول أن اقتراب الثقافة السياسية محدود الفائدة وليس عديم الفائدة في إطار بناء نظرية ذات قدرة تنبؤية وتفسيرية معقولة ومتوسطة المدى⁴.

⁴ جابر عوض، المرجع نفسه، ص 65.



النهج النخبوي:

يعد هذا النهج ذا أهمية كبرى في الدراسات السياسية المقارنة وفي فهم التحول والتغيير في النظم السياسية، وأصبح نهجا مهما للتحليل المقارن لأنه يركز على سلوك فئة معينة من صناع القرار وعلى مراكز القوة الأساسية في النظام السياسي وهو ضروري وكل قدر كبير من الأهمية في فهم ديناميكيات أي تحول أو انتقال أو تغيير في النظم السياسية ولا يركز على الشكل المؤسسي للحكم بل يتجاوز ذلك، فاقتراب النخبة لم يكن وليد المدرسة السلوكية المعاصرة بل هو اقتراب تعايش تاريخيا لفترة طويلة مع الإقترابات التقليدية خاصة النهج المؤسسي القديم⁵.

وضع هذا النهج إطاره النظري في دراسة وتحليل النظم السياسية على يد ثلاثة من علماء الاجتماع الإيطاليين هم "جايتانو موسكا" و"فيلفر دوبارتو" و"روبرت ميتشلو" وإن كان "سان سيمون" أول من وضع الخطوط العامة للتحليل النخبوي حيث نظر إلى المجتمع كهرم توجد النخبة في قمة هذا الهرم منطلقا في ذلك من فرضية بسيطة مفادها أنه إذا أردت أن تفهم طبيعة أي نظام سياسي فعليك أن تفهم طبيعة النخبة السياسية الحاكمة فيه. ونشير في إطار التحليل أن اقتراب النخبة السياسية قد اكتسب مزيد من قوة الدفع في إطار تحليل الأنظمة السياسية بعد الانتقادات التي وجهت إلى اقتراب الثقافة السياسية.

كما اشرنا في البداية فإن هذا النهج يركز اهتمامه التحليلي على سلوك عدد معين من صانعي القرار (النخبة السياسية) فهو يشكل تحديا للدراسة التقليدية للنظم السياسية التي تركز على الأبعاد الرسمية-القانونية للحياة السياسية ويشكل أيضا تحديا لاقتراب الجماعة التقليدية الذي كان يدرس التنافس بين الجماعات، ومن ثم فهو تحليل شامل يدرس عملية كافة الجماعات الفاعلة في المجتمع على عكس اقتراب النخبة الذي يؤكد على أهمية جماعة واحدة و هي جماعة النخبة.

⁵ غابريل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة: محمد بشير المغربي، (بنغازي: جامعة قارونس، 1996) ص103.



يرى أنصار هذا النهج إذن أنه بالتركيز على جماعة معينة في إطار النظام السياسي يمكن فهم الحياة السياسية وتمثل المقولة الرئيسة لهذا النهج في أنه كافة المجتمعات تنقسم إلى شريحتين⁶ : أولئك الذين يحكمون وأولئك الذين لا يحكمون. والتساؤل المطروح بالنسبة لهذه المقولة لماذا الاهتمام بالنخبة دون اللانخبة؟

والإجابة تكمن ببساطة في أن النخبة هي الجماعة التي تمتلك معظم إن لم يكن كل القوة السياسية و هي الجماعة التي تمتلك كل إن لم يكن كل القرارات السياسية الهامة باعتبارها لا تعدو بصفة عامة سوى أن تكون أقلية من الأفراد النشطين سياسيا.

لقد أثار "موسكا" الذي يعد من ابرز رواد التحليل النخبوي مجموعتين من الأسئلة تتعلق الأولى بطبيعة النخبة السياسية وميز بصدد هذا الأساس الذي تستند عليها وضع النخبة في المجتمع بين أربعة أسس: القوة العسكرية "النخبة العسكرية" والمعرفة الدينية والقدرة على التلاعب برموزها "النخبة الدينية" والثروة المادية "النخبة الاقتصادية" وأخيرا التخصص المعرفي "نخبة الجدارة" وهذه الأسس ليست منفصلة عن بعضها البعض وتتعلق المجموعة الثانية من التساؤلات بمدى بقاء النخبة وتغيرها وعليه فهو يذهب إلى القول بأنه إذا ما تم فهم التغير والاستمرارية في النخبة يمكن فهم التغير الاستمرارية في النظام السياسي⁷.

يمكن القول بأن النهج النخبوي قد حقق تقدم في الدراسات السياسية المقارنة نحو بناء نظرية إمبريقية ذات قدرة تنبؤية غير متكافئة، إذا حقق تقدما في بعض الجوانب ولا يزال يتعثر في جوانب أخرى.

فبالنسبة للجوانب المتعلقة بالإجراءات البحثية نجده قد حقق تقدما بخطوات واسعة، فنقطة القوة الرئيسة هو التعميم للتعرف على أولئك الذين ييدهم عناصر القوة السياسية ويسيطرون على عملية صنع القرار وتتركز في يدهم مقاليد السلطة والتعرف على اتجاهاتهم وتوجهاتهم وأهدافهم و ملاحظة أنشطتهم فالتحليل النخبوي قطع خطوة مهمة في فهم السلوك

⁶ جابر عوض، المرجع نفسه، ص ص 67-83

⁷ ثامر كامل الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط. 2004، 1 ص 47.



السياسي، وذلك بالتركيز على الفاعلين السياسيين "أعضاء النخبة" الذين يصنعون الدساتير، ويوجدون المؤسسات ويصنعون القرارات بدلا من التركيز التقليدي على المؤسسات في حد ذاتها.

أما أبرز نقاط الضعف بالنسبة للتحليل النخبوي فتكمن في الإطار المفاهيمي الذي يعتبر دعامة أساسية لأي نهج ودونه لا يمكن بناء نظرية قوية، مهتز إلى حد كبير في اقتراب النخبة إذ هنالك مشاكل مفاهيمية تتعلق بمفهوم النخبة كمفهوم محوري كما تتعلق بالمفاهيم الثانوية الأخرى المحددة للمفهوم مثل القوة، السلطة النفوذ والمكانة.

يساعدنا النهج النخبوي في هذا البحث على تفكيك مفهوم النخب ضمن مجالات جغرافية وثقافية مختلفة في بلدان شمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية و أمريكا اللاتينية. و تجاوز ذلك الانقسام الحاصل بين مفاهيم: النخب من الجنوب و نخب الشمال ؛ بناء النخبة، وتحول أو إعادة تحويل النخب ، سوف نهتم خلال تحليل مفهوم النخب و ادوارها في هذه المجالات الجغرافية باثر النظام العالمي حيث نتجاوز علاقة النخبة بالدولة من خلال النظر في المقاييس المتداخلة والحركات والتغيرات والتحولات في مجتمع مدني عالمي حيث المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأسواق الاقتصادية والدولة يعيد تشكيل دور ومكانة النخب. نقدم أيضًا نهجًا متعدد التخصصات (التاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع والجغرافيا والعلوم السياسية والأنثروبولوجيا) على أنواع مختلفة من النخب (السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والعسكرية والدينية) من أجل فهم العلاقات بين المجالات الاجتماعية المختلفة.

كما نحلل العلاقات بين المجالات والممارسات الوطنية والمحلية والفردية لمجموعات المصالح وجماعات الضغط المختلفة. وبهذا المعنى، فإن الفكرة هي التفكير في الأنظمة السياسية ليس من خلال دراسة المؤسسات السياسية فقط، ولكن من خلال علم اجتماع التبادلات في السياسة une sociologie des échanges en politique (تكوين النخب، وأنماط الاختيار والتعيين والمنافسة)⁸. و الانشغال بالمسائل الآتية: ما مدى استقلالية النخب عن الدولة؟ كيف يتم إعادة

⁸ Anastasia Giardinelli , Repenser les élites et le pouvoir : formations, circulations et mutations », Séminaire, Calenda, Publié le jeudi 15 février 2018, <https://calenda.org/433875>.



تحويل الموارد (الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية)؟ هل من المناسب الحديث عن نخب ما بعد الاستعمار؟ ما هي التغيرات في مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والتغيرات في الأنظمة؟ ما هي استراتيجيات البقاء أو إعادة التحول؟ كيف يتم تقسيم مجال الهيمنة؟ كيف يتم بناء مجال السلطة و تحويله؟ و سيتم ذلك من خلال التركيز على تحليل مواقف مختلف النخب في مجال السلطة، و تسليط الضوء على آليات الإنتاج المشترك للنشاط السياسي.

يشجع النهج النخبوي على تحليل تشكل وهيكلة المجالات الاجتماعية والفضاءات السياسية الوطنية، من حيث العلاقات بينها والتفاعلات و للتطورات والانقسامات التي تعزز قضايا: الأزمات، والأنظمة الاستبدادية، والانقلابات والعمليات الثورية). لذلك، فإن تسليط الضوء على هذه العمليات لا يتم تحليلها - على مسافة من النصوص القانونية أو الخطابات الرسمية فقط. و هذا هو دور النهج النخبوي.

كل هذه العوامل تمثل إمكانات تجعل من نظرية النخبة مدخلاً أكثر صلاحية لتحليل و فهم النظم السياسية المتنقلة ديمقراطياً، فالواقع السياسي لهذه الدول يؤكد باستمرار على أهمية و محورية دور النخبة الحاكمة في هذه النظم، ومن ثم كان تحليلها يمثل مفتاح أساس لفهم هذه النظم و العمليات المتعلقة بها، رغم أن نظرية النخبة تقيم الجماهير على انها إلى حد كبير سلبية و لا مبالية و أقل دراية و أن النخب غالباً ما تتلاعب بعواطف الجماهير و مشاريعها، أكثر مما تتأثر بها، فالاتصال بين الجماهير و النخب يتجه من الأعلى إلى الأسفل، فالانتخابات و المنافسة الحزبية وإن احترمت قوائمها لا تمكن الجماهير من الحكم، و تظل قيمتها الوحيدة رمزية، تربط الجماهير بالنظام السياسي بإعطائهم لحظة الانتخابات دوراً يلعبونه، وحزباً ينتمون إليه فحسب. فنظرية النخبة تؤكد مقولة " السياسة العامة تعكس مطالب الشعب " خرافة أكثر منها حقيقة حتى في التجمعات الديمقراطية، فالناس بطبعهم لا يبالون بالشأن العام و أقل دراية بالسياسة العامة، فالنخب هي التي تشكل رأي الناس في الموضوعات السياسية و قضاياها أكثر من أن يشكل الناس رأي النخبة في الواقع.



النهج المؤسسي

ظهر هذا النهج كرد فعل للنهج التاريخي من ناحية، والنهج القانوني من ناحية أخرى، العلمي حيث انطلقت المقولة الرئيسة لهذا النهج من أن الظاهر السياسية محل الدراسة هي أكثر للعلوم السياسية مجرد أبعاد قانونية ودستورية، بل تتعداه الى البحث في مراكز القوة والطاقات المؤثرة في النظم السياسية، ومن ثم حدث تحول في محور التركيز، وأصبح الاهتمام منصبا على دراسة المؤسسات السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية، ثم دراسة القوى و الوظائف الخاصة والنظم الانتخابية والأحزاب السياسية والبيروقراطيات والبنى الاجتماعية .

وتأتي أهمية هذا النهج في كون أن النهج المؤسسي والمؤسسة ووجودهما ضروريان، في حالات التعبئة الاجتماعية ذلك أن النظام السياسي ليس بمقدوره استيعاب التغير السياسي للفئات الجديدة في المجتمع، إذا لم يعد يمتلك القوة في بناء المؤسسات التي تستطيع استيعاب تلك الحركية الاجتماعية كما أن أشكال التحديث الاجتماعي والاقتصادي تتطلب بصورة عامة العمل في إطار بناء المؤسسات، التي تعكس انتقال المجتمعات نحو التحديث وتشمل وظائف هذه المؤسسات التنسيق بين الفاعلين الاجتماعيين وتنظيم التبادل بين مصادر الأفراد وتحديد الأهداف الاجتماعية المشتركة ويمكن تحقيق هذه الوظائف المؤسسية بمؤسسات حديثة تتسم بالمرونة مع تحديد قواعد جديدة للحياة السياسية و المباشرة ببناء المؤسسات الإدارية والعمل على تطوير قوانينها العامة ويؤكد "صامويل هانتغتون" من هذا المنظور على العناصر التالية:

أهمية بناء إخضاع بناء المؤسسات وعملها للتخطيط لتجنب ما يطلق عليه بانعدام التوازن المؤسسة سواء التوازن المكاني أو التوازن الوظيفي،

أهمية أن يتسم النظام السياسي المبني على المؤسسات بقدرة عالية على التكيف، بمعنى القدرة على مواجهة التحول وصيانة البقاء والتجدد عبر المراحل التاريخية،

أهمية أن يكون النظام السياسي متميزا بالتعقيد المؤسسي أي عدم خضوعه لمؤسسة واحدة بعينها.

تستند إقامة نظام المؤسسات على قدر من الاستقلالية الذاتية للبنية السياسية، استقلالية الدولة بالقياس للقوة الاجتماعية والاقتصادية، كذلك الأحزاب استقلالياتها عن أصولها الطبقية والاجتماعية إذا تحول إلى قوة دفاع عن مختلف الطبقات والفئات لذا يفترض أن يكون بناء



النظام السياسي باستمرار على أساس الاستقلالية والحياد وأن يضم الجهاز الإداري ⁹ كفاءة تعمل على تدبير الصالح العام. أما التيار الفكري المسمى المؤسساتية الجديدة فيركز على أهمية المؤسسات وعلى دورها و تأثيرها في السياسات انطلاقا من اعتقاد راسخ بأن بنى المؤسسات السياسية تؤثر في عمل الحكومات و في كيفية قيامها بهذا العمل .

لكن يتمسك انصار المؤسسة الجديدة بنضرة مستجدة للمؤسسات بعيدا عن الطرح الكلاسيكي الذي يركز على المؤسسات الرسمية فقط كالهياكل العمومية والجهزة الحكومية . تعتبر المؤسسات في النضرة المؤسساتية الجديدة مجموعة قواعد ومعايير و قيم وادوار ومعتقدات مستقرة و دائمة داخل جماعة يعاد انتاجها باستمرار. بما يؤثر على سلوك الافراد ويشكل مجموع الانماط و الممارسات التي تتأسس وتتجسد في قيم لها معنى، فهي بالإضافة الى الادوار والاستراتيجيات و الاشكال التنظيمية التي تبني السلوك هي ايضا الثقافات و المعارف التي تحيط بالأدوار.

النهج البنوي الوظيفي:

لم يكن سهلا في البداية التعرف على البنوية كمدرسة فكرية او كتيار فكري، ففي نهاية الخمسينيات كان مفهوم "البنية" مفهوما عاما جدا و متداوليا في كل الدراسات في مجال العلوم الإنسانية . ان ظهور هذا التيار الفكري كان في الواقع نتيجة لجهود العديد من الدراسات و الابحاث في مجال العلوم الطبيعية وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا وعلم النفس ، الاقتصاديون والمؤرخون والمنظرون الأدبيون واللغويون والفلاسفة. هذا ما اكده ميرلو بونتي في مقال ظهر عام 1960¹⁰ يؤكد فيه على حقيقة أن "البنوية" أصبحت جراء ذلك قضية فكرية او رهان فكري، ليس فقط نتيجة تعددية الاختصاصات التي تشملها بل كونها تحولت الى تيار فلسفي بامتياز.

⁹ ثامر الخزرجي، المرجع نفسه، ص 154 .

¹⁰ Genres et Notions littéraires. Encyclopédia Universalis/ALBIN MICHEL 2^o Édition , (2001).



لقد قام كل تخصص بناء على مساره التطوري كتخصص ، بمنح مفهوم البنية مكانة مميزة ضمن حقله المعرفي، من خلال منحه تعريفا محددا بدلات البحث ضمن الحقل (في علم الأحياء ، في علم الاجتماع ، في الرياضيات في علم اللغة في الأنثروبولوجيا ...)، لم تكن مفاهيم "البنية" بالضرورة منسجمة في مختلف هذه الحقول، و ليست بالضرورة متشابهة، فهي ترتبط بنوع من العقلانية (المعرفية) غير المتجانسة بالضرورة.

بالإضافة الى علم اللغة فظهرت البنيوية في مجال علم الاجتماع وهذا عند كل من كلود ليفي شتراوس ولوي التوسير الذين قالوا: أن جميع الأبحاث المتعلقة بالمجتمع، تؤدي إلى بنيويات، وذلك أن المجموعات الاجتماعية تفرض نفسها من حيث أنها مجموع وهي منضبطة ذاتيا، وظهرت في مجال علم النفس وهذا عند كل من ميشال فوكو وجاك لاكان حيث وقفا ضد الاتجاه الفردي في مجال الأساس والإدراك . وبانتقال المنهج البنيوي من اللغويات إلى الأنثروبولوجيا على يد ليفي شتراوس، ونتيجة النجاح الكبير الذي انطوى عليه هذا الانتقال، ، تتابع انتقال البنيوية إلى ميادين علوم أخرى، حيث كان "جاك لاكان" (1901 - Jacques Lacan 1981) رائداً للبنيوية في التحليل النفسي، و"رولان بارت" (1915 - Roland Barthes 1980) في النقد الأدبي، و"جان بياجيه" (1896 - Jean Piaget 1980) من خلال نظريته البنيوية في المعرفة، و التي كان لها الدور الأكبر في انتقال البنيوية إلى ميدان التربية، وغيرهم الكثير. وهكذا، نجحت البنيوية في فرض نفسها على مجالات عدة كاللغة والأدب والأنثروبولوجيا وعلم النفس وكافة العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، بما في ذلك العلوم السياسية.

مع ذلك ، فإن ما يسمى عادة "البنيوية" هو بالضبط هذا النزعة التي أدت في نهاية الخمسينيات إلى نوع من التقارب في البحوث في العلوم الإنسانية. لهذا السبب ، يمكننا أن نتحدث منذ الستينيات عن "البنيوية" المعجمة "التي ستجد لنفسها في وقت لاحق ، تطورات في علم اللغة منذ ان طرح F. de Saussure مصفوفة من الأسئلة المناسبة للتجديد مشاكل قديمة، لم يرغب أي من الكتاب الرئيسيين في المجال البنيوي في تقييد البنيوية بالموقف المعرفي أو بمجموعة من القواعد المنهجية التي تكون ثابتة ونهائية و بالإجماع¹¹.

¹¹ Ibid ,p.1



جان بياجه يقدم لنا تعريفًا للبيئة باعتبارها نسقًا من التحولات : " يحتوي على قوانينه الخاصة، علمًا بأن من شأن هذا النسق أن يظل قائمًا ويزداد ثراءً بفضل الدور الذي تقوم به هذه التحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق أو أن تستعين بعناصر خارجية، وبإيجاز فالبنية تتألف من ثلاث خصائص: هي الكلية والتحولات والضبط الذاتي" .

إذن نلاحظ مما سبق أن جان بياجه لا يُعرّف البنيوية بالسلب، أي بما تنتقده البنيوية؛ لأنه يختلف من فرع إلى فرع في العلوم الحقة والانسانية، فهو يُفرّق في تعريفه للبيئة بين ما تنتقده وما تهدف إليه .

وقد اختلف الدارسون والنقاد في تبيان مفهوم البنيوية كما ذكرنا سابقًا، حتى البنيويون أنفسهم نجدّهم يوردون لها تعريفات مختلفة ، وهي في معناها الواسع "طريقة بحث في الواقع، ليس في الأشياء الفردية بل في العلاقات بينها" وهذا ما ذهب إليه جان بياجه وغيره . ويرى (ليفي شتراوس) أن "البنية مجرد طريقة أو منهج يمكن تطبيقها في أي نوع من الدراسات تمامًا كما هي بالنسبة لتحليل البنيوي المستخدم في الدراسات والعلوم الأخرى" . فشتراوس يحدّد البنية بأنها "نسق يتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها أن يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى" .

و نلاحظ من خلال التعريف السابق أنه يتجلى وراء الظواهر المختلفة شيء مشترك يجمع بينها، وهو تلك العلاقات الثابتة التجريبية، لذلك ينبغي تبسيط هذه الظواهر من خلال إدراك العلاقات؛ لأن هذه العلاقات أبسط من الأشياء نفسها في تعقيدها وتشتتها.

ويرى (لوسيان سيف) أنّ مفهوم البنية في أوسع معانيه يشير إلى " نظام من علاقات داخلية ثابتة، يُحدد السمات الجوهرية لأي كيان، ويشكّل كلاً متكاملًا لا يمكن اختزاله إلى مجرد حاصل مجموع عناصره، وبكلمات أخرى يشير إلى نظام يحكم هذه العناصر فيما يتعلق بكيفية وجودها وقوانين تطورها " ولعلّ التعريف الأخير يقودنا إلى العلاقة بين الجزء والكلّ في نظر البنيويين، فهم يرون أنّ العلاقة بين الجزء والكلّ ليست مجرد اجتماع مجموعة من العناصر المستقلة، بل إن هذه العناصر تخضع لقوانين تتحكم في بناء العلاقة التي تجمع الأجزاء، وتُضفي هذه القوانين

على البنية سمات كلية تختلف عن سمات العناصر كل منها على حدة، كما تتميز عن مجموع هذه العناصر .

ويرى ليونارد جاكسون أن البنيوية هي " القيام بدراسة ظواهر مختلفة كالمجتمعات، والعقول، واللغات، والأساطير، بوصف كل منها نظاماً تاماً، أو كلاً مترابطاً، أي بوصفها بنيات، فتتم دراستها من حيث أنساق ترابطها الداخلية، لا من حيث هي مجموعات من الوحدات أو العناصر المنعزلة، ولا من حيث تعاقبها التاريخي .

يتسم المنهج البنيوي بعدد من الخصائص و المبادئ العامة والأساسية، و التي جعلت منه منهجاً مثيراً فريداً يمكن تطبيقه على أي من المجالات العلمية المختلفة. فالبنية موضوع منتظم، له صورته الخاصة ووحدته الذاتية، وأنها مجموعة من العلاقات الثابتة بين عناصر متغيرة يمكن أن ينشأ على منوالها عدد لا حصر له من النماذج و المعاني. و يساعدنا ذلك على النظر للظاهرة السياسية على النحو الآتي :

أسبقية الكل على الجزء:

من أهم المبادئ المسلّم بها في المنهج البنيوي هو وجود أسبقية للكل على الجزء. فالمنهج البنيوي يتميز بالنظرة الكلية إلى الموضوع أو الظاهرة محل البحث، وهو بذلك يتبع مدرسة الجشطالت Gestalt التي تنظر إلى الكل قبل الجزء، بيد أنه يتميز عنها بأنه يبحث في علاقات الأجزاء والبنى ببعضها البعض، بعكس الجشطالت التي تكفي بمعرفة الكل وأجزائه بصرف النظر عن العلاقات التي تربط تلك الأجزاء .وبمعنى أعم، فهو يسعى للتغلب على مشكلة التجزؤ والانقسام عبر محاولة التوصل إلى قواعد وثوابت كلية محددة في كل الميادين البشرية. فالكشف عن "الكل المنتظم" هو الهدف النهائي من أي دراسة.

استقلالية الظاهرة وتجريدها عن روابطها الخارجية:

يقوم المحلل البنيوي بعزل النص أو الظاهرة محل الدراسة عن الأحداث التاريخية والاجتماعية المرتبطة بكليهما. فهو منهج يدرس الشيء في ذاته ولأجل ذاته، ويتعامل معه بعيداً عما يدور خارجه، من قبيل علاقته بالواقع الاجتماعي أو الحالة النفسية للشخص المرتبط به،



فيتم التعاطي مع هذا الشيء باعتباره بنية مستقلة في نهاية المطاف. وخلاصة القول أن المنهج البنيوي لا يعتد بأي شيء خارج النص أو الظاهرة، ويرفع شعار "موت المؤلف".

لا مركزية التحليل:

يتوقف مفهوم البنية والعلاقات بين البنى وبعضها على السياق بشكل كبير، ما يمكن معه القول بأن الفكر البنيوي فكر لا مركزي؛ لأن محور هذه العلاقات لا يمكن تحديده مسبقاً، وإنما يختلف موقفه باستمرار داخل النسق أو النظام الذي يضم البنية مع غيرها من البنى.

الاهتمام بالنسق وإهمال المعنى:

يفترض المنهج البنيوي أن لكل مؤلف أو ناقد أو محل تصور الخاص عن البنية التي تشكل ظاهرة ما، ويعود السبب في ذلك ببساطة إلى أن البنيوية تهمل المعنى وتهتم بالنسق وطريقة نظمه. و بالتالي، فإن النتيجة المترتبة على ذلك هي نسبية المعاني وتنوعها وتعددتها من محل لآخر، وذلك قد يكون في المجال العلمي الواحد والظاهرة الواحدة، ناهيك عن حدوث ذلك بالطبع فيما بين ميادين العلوم المختلفة .

الاعتماد على القيم الخلافية و المتناقضة:

يقابل المنهج البنيوي بين الظواهر أو المفاهيم المختلفة وينظمها في سياق واحد، مستغلاً اختلافها؛ إذ تعتقد البنيوية أن المفاهيم الجديدة يكون لها معنى أفضل في الذهن حينما تتباين وتختلف مع مفاهيم أخرى. و الكلمة الواحدة في نسق ما لا يُعرّف معناها إلا من خلال اختلافها عن الكلمات في النسق ذاته ثم بالكلمات الأخرى داخل النص المحدد. وهكذا يعترف المنهج البنيوي بالفوارق بين الظواهر والمفاهيم المختلفة، محاولاً معرفة العلاقة بينها، وتنظيمها حول محور واحد بحيث تبدو كتنوعات مختلفة لشيء يتسم بالتوافق والائتلاف .

الامتداد عمقاً لا عرضاً:

يهتم المنهج البنيوي بالدراسة التفصيلية لظواهر وموضوعات معقدة محددة؛ إذ من غير المجدي دراسة موضوعات كثيرة بشكل سطحي، فهذا لن يؤدي إلى أي نتائج ذات قيمة. ومن ثَمَّ، يعتد



المحلل البنيوي -أيأ كان مجاله- أنه من الأفضل دراسة ظواهر قليلة بتحليل عميق، والمهم هو اختيار مواضيع تسمح بصياغة أحكام حاسمة لأنها تمثل غيرها تمثيلاً صحيحاً، عملاً بمبدأ التيم* الخلاقية والمتناقضة. و عليه، يمكن الادعاء بأن هذا المنهج يعتمد على الاستنتاج والاستنباط أكثر من اعتماده على الاستقراء.

الطبيعة التحليلية التركيبية:

فالمنهج البنيوي يقوم على تحليل الظاهرة إلى أجزائها وبنياتها المكونة لها لمعرفة العلاقات بين هذه الأجزاء وبعضها البعض، ومن ثم إعادة تركيبها من جديد في بناء أشد قوة وأكثر رقياً. وعليه، فإن هذا المنهج يحاول استخدام أعلى المستويات المعرفية وأرفع الأداء العقلي الممكن للوصول إلى المستوى الإبداعي في التحليل.

ازدواجية التحليل ما بين التجريبي و العقلي:

على الرغم من اهتمام المنهج البنيوي بالعقل قبل الحواس، ونظرته الدونية للمنهج التجريبي، إلا أن الخصائص المذكورة أعلاه تؤكد على أنه يقوم على خطوات ذات طابع تجريبي، كما يقوم على مبادئ ذات طبيعة عقلية، وهذه الطبيعة الازدواجية جعلت منه منهجاً علمياً متميزاً قائماً بذاته، يشكل مغزماً من معالم تطور المناهج العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

سنركز خلال دراستنا هذه انطلاقاً من النهج البنيوي على دراسة الظروف المادية والمؤسسية أو حتى الدولية، كمتغيرات مستقلة تسبب المشاكل والمواقف السياسية، وقد تكون البنيوية المدرسة الأولى التي اقترحت تفسيراً لتحقيق الاستقرار الديمقراطي، ويمكن العثور تفسيرياً على مثال صارخ لصمائيول هانتغتون يربط فيه بشكل حاسم امكانية حدوث انقلابات مع مستويات الدخل للفرد الواحد، لكن يجب القول ان ذلك كان دوما نهج صمويل هانتغتون وفي عمل قيم له سنة 1968 كان يعتبر "ان التنمية الاقتصادية شرط ضروري ولكنه غير كاف للتنمية السياسية"، وانطلاقاً ايضاً من مقالته التي نشرها سنة 1993 في مجلة الشؤون الخارجية فمن المعروف جيداً الدور المهم الذي لعبه هانتغتون في تفسير الصراع والتنمية ومع ذلك فان



اتجاه البنيوية نحو الوقوع في الحتمية ، قد تم الكشف عنه في مرحلة مبكرة ومن قبل اقترح روستوف ما يطلق عليه بشبه حتمية " ترتكز على ان الاحداث الانسانية (بما في ذلك الانتقال * والتحول والتغيير في النظم السياسية) هي مزيج من القوانين والفرص .

النهج النسقي

يعتبر النهج النسقي واحدا من أهم النهج التي ساهمت في تجديد وتطوير حقل العلوم السياسية لأنه منح لعلم السياسة أدوات تحليل شاملة وديناميكية، وهو على غرار المدخل البنيوي الوظيفي كان محاولة جادة لتقريب مناهج البحث في علم السياسة إلى العلوم الدقيقة، فهو كان في الأساس أحد تطبيقات النظرية العامة للنظم.

تأثر دافيد إستون David Easton الذي يعتبر رائد التحليل النسقي في العلوم السياسية واول من ادخل مفهوم النظام السياسي الى نطاق التحليل السياسي ،بالنماذج التي صاغها علماء السيبرنيطيقا وعلى رأسهم نوربرت وينر الذي عرّف السيبرنيطيقا على النحو الآتي: "النظرية العامة للتحكم والاتصال لدى الحيوان والآلة". يعرف دافيد إستون النظام السياسي أو النسق السياسي على أنه: "مجموعة التفاعلات التي يتم من خلالها توزيع الموارد و القيم عن طريق السلطة داخل المجتمع"¹².

النموذج السيبرنيطيقي لدافيد إستون:

ينطلق هذا النموذج من تحليل علاقة النظام السياسي مع البيئة التي ينتمي إليها، وتتم دراسة هذه العلاقة من خلال العناصر الثلاثة الآتية:

- المدخلات Inputs
- المخرجات Outputs
- التغذية الاسترجاعية Feed-back.

أولا: المدخلات Inputs

¹² David ESTON, A Systems Analysis of Political life NewYork: John WILEY and sons , inc, 1965 pp-102-117



نقصد بالمدخلات مجموع المؤثرات الخارجية وتسمح لنا بتحليل وقياس تأثير العناصر الخارجية على النظام السياسي، وهي تنقسم إلى قسمين: المطالب والتأييد.

و نقصد بالمطالب كل الضغوط التي تأتي من النظام السياسي أو من الأنساق الأخرى كالنسق الاقتصادي والنسق الاجتماعي والتي تشكل بيئة النظام. وتتنوع هذه المطالب بين مطالب مادية ومطالب معنوية. فمنها المطالب الأمنية، والمطالب الخاصة بالحريات والمساواة والمكانة ومنها المطالب الخاصة بالرفاه الاجتماعي وتحصيل الخدمات والسلع.

أما التأييد فهو ضروري، فبدونه لا يستطيع النسق السياسي معالجة المطالب وتحمل الصادرة عن بيئته، فالنسق السياسي معرض وبشكل دائم لظاهرة تضخم المطالب، بالنظر إلى كثرة المطالب الجديدة أو نتيجة لعدم تلبية المطالب السابقة¹³. ولا يمكننا آلية عمل هذا النسق دون تناول مسار التصحيح الذاتي التي يتمتع بها هذا النسق، فهذا المسار يتحقق بفضل قدرة النظام على هيكلة وتنظيم المطالب وفق قدرات النظام الذاتية، وهناك ثلاثة أنواع من الوظائف تساهم في تحقيق هذا المسار وهي:

- وظيفة التعبير عن المطالب: فعن طريق هذه الوظيفة يمكن صياغة المطالب وتمثيلها عبر قنوات متخصصة (وسائل الإعلام، جماعات الضغط...)،
- وظيفة ضبط وتنظيم المطالب: فالنسق السياسي يمكن أن يتعرض إلى ضغط كبير بسبب كثافة المطالب وتنوعها، ولا يمكن للنظام مواجهة هذا الطارئ دون القدرة على تصفية وتسهيل مرور المطالب عبر القنوات المختصة ، ويقسمها دافيد إيستن إلى قسمين:
 - (1) ضبط هيكلي ، ونقصد به الضبط الذي يتم عبر القنوات القانونية الشرعية كالأحزاب، البرلمان...الخ،
 - (2) ضبط ثقافي أي بواسطة القيم التي تشجع بعض المطالب أو تمنع المطالب الأخرى، (مطالب غير أخلاقية، تجاوزها الزمن كاستعمال العنف للتعبير عن المطالب...الخ).
- وظيفة تجميع المصالح: ونقصد بها القدرة على تنظيم المطالب و تجميعها بشكل يسهل من تسييرها.

¹³ David ESTON Op.cit



ثانياً: المخرجات Outputs

والمخرجات هي عبارة عن المرحلة الأخيرة من المسار المعقّد الذي عن طريقه تتحوّل المطالبات والتأييد إلى قرارات وأفعال.

وظيفة المخرجات: يعتمد النسق السياسي لتحقيق التكيف مع بيئته، فهو مضطر لتكييف قدراته الذاتية لمواجهة الضغوط وشحن التأييد.

وهناك نوعاً من المخرجات، مخرجات ملزمة وهي القرارات التي تتخذها السلطة ومخرجات تابعة وهي مرتبطة بالأولى وتسعى لتبريرها كالخطابات السياسية وحملات الشرح والتوعية.

ثالثاً: التغذية الاسترجاعية Feed -Back

يعتقد دافيد إستن أن للنسق السياسي قدرة على العمل بطريقة تشبه عمل الآلة أي العمل ضمن حلقة مغلقة Circuit Fermé. وفق نظام التصحيح الذاتي كما قلنا في السابق، وعملية التغذية الاسترجاعية، فالمخرجات الآتية ستحوّل مستقبلاً إلى مؤثرات جديدة على البيئة العامة للنسق السياسي وتكون سبباً في ظهور مدخلات جديدة (مطالب وتأييد) وعلى النسق السياسي أن يقوم بضبط هذا المسار مستفيداً من التجاوب (رفض أو قبول) مع المخرجات¹⁴.

وفي الأخير يمكن القول النهج النسقي، يسمح لنا بتبسيط العملية السياسية وفق منظور آلي، فهو يسمح لنا بمراجعة مختلف الأطوار التي تسبق وتتبع عملية اتخاذ القرار، وتسمح لنا كذلك بالإلمام بمختلف العوامل المؤثرة على صنّاع القرار (البيئة الداخلية والخارجية للنظام)، كما أنّ الاقترب النسقي يفيدنا كثيراً عندما نريد أن نتعامل مع بعض الظواهر السياسية الطارئة كالأزمات والثورات والانقلابات، التي تدلّ على وجود خلل في النسق السياسي وعدم القدرة على التكيف مع متطلبات البيئة بسبب عدم القدرة على ضبط المطالب وتجميعها بشكل يجعلها تتضمّن وتتراكم لتصل إلى مستويات عالية، وهنا تطرأ التحولات المفاجئة، تماماً كما يحدث عند وجود خلل في الآلة أو الكائن الحي، فالطريقة التي ينظر إليها دافيد إستن للنسق السياسي تشبه كثيراً ما يطرأ لجسم الإنسان في حالات الضغط الدموي أو الأزمات القلبية.

¹⁴ ibid



أصبح الدارسون يهتمون بوظائف العادات والتقاليد والدين في تحقيق التجانس والتعاضد بين أفراد العرق والقبيلة ونقل القيم من جيل لجيل، وفي علم النفس الإكلينيكي أصبح العلماء يبحثون عن الوظائف التي يؤديها بعض النشاطات الذهنية كالذكاء والذاكرة والوعي) وفي علم اللسانيات أصبح الخبراء يبحثون عن وظائف اللغة.

وعليه يجب أن نفهم الظواهر الاجتماعية كعناصر أو أجزاء وظيفية ضمن منظومة أكبر، باعتبار الأجزاء المتكاملة بينها هي التي تحقق في الأخير الكل المتجانس¹⁵.

سوف يساعدنا هذا النهج النسقي على استيعاب الظاهرة الانتقالية في عدد الانظمة السياسية على انها مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى.

انطلاقاً من افتراض ان ما أن يوجد النظام السياسي بحدوده وأنظمتها الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض. فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة اجتماعية - وبينها الأنظمة السياسية بالطبع - يمكن أن تكون معزولة تماماً عن البيئة المحيطة، وعلى ذلك فإن التحليل النظمي يجب أن يركز جُلَّ اهتمامه على دراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات. وعلى الرغم من أنه ليس هناك اتفاق بين دارسي السياسة حول التسميات المتعلقة بالمفاهيم في هذا الخصوص، إذ كما سبق ورأينا أن يستون يرى مدخلات النظام السياسي من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية تتمثل فقط في المطالب والتأييد، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للنظرية التي تؤثر بها العوامل البيئية في تشكيل وإعادة تشكيل عمليات النظام السياسي، كما يرى الموند وكولمان مزيداً من التحديد لهذه المدخلات، على النحو السابق المشار إليه، كما يضيف ميتشل عنصر الموارد كعنصر ثالث.

¹⁵ ibid



وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم المتعددة تتفاوت إلا أنها تتشابه إلى حد كبير من حيث مدلولاتها بخصوص ما يتم تبادله وانتقاله عبر الحدود بين النظام السياسي بأنظمته الفرعية ومختلف الأنظمة البيئية الأخرى. فعندما يشير إيستون أو الموند أو ميتشل إلى المطالب أو التعبير عن المصالح أو تجميعها، فإنهم يشيرون إلى ظاهرة إمبريقية تتعلق بما يلي: من يطلب؟ ماذا يطلب؟ من من يطلب؟ كيف يطلب؟ متى يطلب؟ وبأي النتائج على المشاركين وعلى النظام؟

ولكي نستوعب عملية تنظيم المصالح المختلفة، يساعدنا هذا النهج في بناء نموذج لمسارات هذه المطالب اللحظة الأولى لدخولها النظام السياسي مروراً بمسارها نحو نقطة الخروج كسياسات وقرارات ملزمة. وعلى الرغم من اعتراف هذا النهج¹⁶ بأن التحليل النهائي لكل نظام سيكون فريداً، كما أن مسار المطالب سيكون فريداً أيضاً، إلا أنه مع ذلك إمكانية التجريد في إطار التعددية في الواقع لنموذج نمطي لشبكة المطالب في كل الأنظمة السياسية منذ اللحظة التي تولد فيها المطالب في شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة إلى اللحظة التي تجد فيها طريقها في النهاية عند مواضع مختلفة من القرارات السياسية. أطلق إيستون على هذا النموذج "نموذج تدفق المطالب"

قدم "ديفيد أستون" مجموعة من الافتراضات الكبرى لتحليل مفهوم النظام السياسي وديناميات الثبات والتغيير ويقدم الاستاذ جابر عوض وهو استاذ النظم السياسية المقارنة وله تجربة في الولايات المتحدة الأمريكية لحكم انه قضى سبعة سنوات مدرسا للنظم السياسية المقارنة في جامعة لوس انجلس مجموعات من الافتراضات التي تفسر الثبات والتغير في النظام السياسي على النحو الاتي :

الافتراض الاول:

العملية السياسية عملية آلية ديناميكية:
يفترض ديفيد أستون أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية. هذه الآلية

¹⁶ اقتراب تحليل النظم ، الاقتراب النسقي في <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9>



والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي وتوجهها واتجاهاتها . بعبارة أخرى، يبرز أستون الطابع الديناميكي الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمته الفرعية والبيئية بأنظمتها المختلفة.

الافتراض الثاني:

النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى

نقطة الانطلاق في التحليل النظري الذي يقدمه أستون تفترض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية. النظام السياسي بطبيعته كنظام اجتماعي قد فصل تحليلياً عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة، إن ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها أمر هام حيوي هو الافتراض الذي ينظر إلى الحياة السياسية على أنها تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة، وإن كان هو الآخر يؤثر فيها بدوره.

و طالما أن الحياة السياسية تفهم على أنها نظام مفتوح، فإن المطالب، كما يرى أستون، تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته.

الافتراض الثالث

النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بد منها لاستمراره:

ما يعطي قيمة للدراسة التحليلية للحياة السياسية كنظام سلوكي كما ينظر إليه ديفيد أستون هو التساؤل الذي يثور حول كيف أن النظم السياسية تستمر في عالم يتضمن عناصر التغير كما يتضمن عناصر الاستقرار. يقول أستون أن محاولة الإجابة على هذا التساؤل كشفت ما أسماه "دورة حياة الأنظمة السياسية"، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقاؤه¹⁷.

الافتراض الرابع:

البيئة تفرض على النظام ضغوطاً :

¹⁷ المرجع السابق ، ص45

على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية معقدة ، إلا أن أستون أكد على أنه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المداخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر والضغوط التي تعبر الحدود من البيئة إلى داخل السياسي بالتركيز على مدخلين رئيسيين: المطالب، التأييد.

المطالب تفرض على النظام السياسي إذن ضغوطاً، لا بد له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى. يرجع ذلك إلى أن عدم إشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضي عن النظام السياسي، ومن ثم يقل الدعم والتأييد له.

الضغوط كمفهوم تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام. وإن كان أستون يرى أنه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توتراً وضغوطاً على النظام. فبعضها قد يلعب دوراً إيجابياً في استمرار النظام، بينما بعضها الآخر قد يكون محايداً فيما يتعلق بأحداث التوترات والضغوط، إلا أن الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل في اتجاه إحداث التوترات والضغوط على النظام.

الافتراض الخامس:

النظام السياسي نظام تكيفي: يرى أستون أن القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئتها يحمل على الاعتقاد في الحقيقية أن هذه النظم تمتلك بالضرورة مقدرات للاستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات. وعليه فهو يفترض أن النظام السياسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية.

يقدم ديفيد أستون مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصلها عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى.

و في هذا السياق يذهب أستون إلى أنه ما أن يوجد النظام السياسي بحدوده وأنظمته الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض. فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة اجتماعية،

وبينها الأنظمة السياسية بالطبع، يمكن أن تكون معزولة كلية عن البيئة المحيطة. و على ذلك فإن التحليل الذي قدمه يركز كل اهتمامه بدراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المداخلات والمخرجات. وعلى الرغم من أنه ليس هناك ثمة اتفاق بين دارسي العلوم السياسية حول التسميات المتعلقة بالمفاهيم في هذا الخصوص، إذ كما سبق ورأينا أن أستون على سبيل المثال يرى مداخلات النظام السياسي من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية تتمثل فقط في المطالب والتأييد، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للطريقة التي تؤثر بها العوامل البيئية في تشكيل وإعادة تشكيل عمليات النظام السياسي، يرى الموند و كولمان مزيداً من التحديد لهذه المداخلات، على النحو السابق الإشارة إليها، كما يضيف ميتشل عنصر الموارد كعنصر ثالث¹⁸.

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم المتعددة تتفاوت، إلا أنها تتشابه إلى حد كبير من حيث مدلولاتها بخصوص ما يتم تبادله وانتقاله عبر الحدود بين النظام السياسي بأنظمتها الفرعية ومختلف الأنظمة البيئية الأخرى. فعندما يشير أستون أو الموند أو ميتشل إلى المطالب أو التعبير عن المصالح أو تجميعها، فإنهم يشيرون إلى ظاهرة أمبريقية تتعلق بما يلي: من يطلب؟ ماذا؟ من من؟ كيف متى، وبأي النتائج على المشاركين وعلى النظام؟

و لكي يوضح أستون عملية تنظيم المصالح المختلفة، اقترح بناء نموذج لمسارات هذه المطالب منذ اللحظة الأولى لدخولها إلى النظام السياسي مروراً بمسارها نحو نقطة الخروج كسياسات وقرارات ملزمة. وعلى الرغم من اعتراف أستون بأن التحليل النهائي لكل نظام سوف يكون فريداً، كما أن مسار المطالب سوف يكون أيضاً، إلا أنه يرى مع ذلك إمكانية التجريد في إطار تعددية الواقع لنموذج نمطي لشبكة المطالب في كل الأنظمة السياسية منذ اللحظة التي تولد فيها المطالب في شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة، إلى اللحظة التي تجد فيها طريقها في النهاية عند مواضع مختلفة من القرارات السياسية. أطلق أستون على هذا النموذج "نموذج تدفق المطالب"¹⁹

إن بهذه الصورة يمكن القول وانطلاقاً من المقاربات المتميزة التي قدمت تفسيرات مختلفة لمفهوم النظام السياسي الذي يعتبر محور اهتمام دارسي حقل علم السياسية إمكننا القول إجمالاً

¹⁸ المرجع السابق ص 49

¹⁹ المرجع السابق ص 57

بأن النظام السياسي هو مجموع متماسك من المؤسسات السياسية و الممارسات المتعلقة بالسلطة السياسية فالقواعد المتعلقة بالسلطة السياسية ، ما هي إلا إحدى عناصر النظام الاجتماعي ، و هذا الأخير حاصل إنتاج اجتماعي أي محكوم بقوانين تتحكم إلى حد بعيد بنماذج هذا الإنتاج.





ثانيا : امريكا اللاتينية في علم السياسات المقارنة

على مدى اكثر من ثلاثة عقود الماضية ، شهد حقل الدراسات السياسية المقارنة تحولاً في التحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية ، في العالم الثالث و خاصة في أمريكا اللاتينية تطورا ملحوظا. وصلت هذه الدراسات في بعض الأحيان إلى درجة عالية من الصرامة العلمية ، تتدرج اساسا ضمن الحقل المعرفي للعلوم السياسية.

لقد تم تفسير عمليات الانتقال من الديكتاتوريات إلى الأنظمة البرلمانية "الراسخة" (consolidé)، في تلك التحاليل انطلاقا من عدة نماذج طور خلالها عدد من الباحثين امثال (ألفريد ستيبان ، و جبيرمو أودونيل ، وفيليب شميتير ، وتيري لين كالت) نماذج للتحولات من خلال عدة معايير :

- وجود أو عدم وجود اتفاق pacte بين اعضاء من النخبة ،
- الدور المهيمن إلى حد ما للعسكريين،
- الدور المهم الذي لعبته الحركات الاجتماعية،
- وتيرة الانتقال من مرحلة إلى أخرى (من "التحرير" الأولي إلى "الترسخ"، وبينهما مرحلة "الانتقال" كما يُقال).

لقد اكدت جل تلك الدراسات و الابحاث على فكرة اساسية في تلك التجارب الا وهي عدم اليقين incertitude: حيث كان كل انتقال افراز لسلسلة غير متوقعة من الاستراتيجيات المتقاطعة والمتناقضة احيانا للفواعل، ولكنها تلتقي حول هدف واحد على الأقل: الحاجة إلى إقامة نظام سياسي مستقر و تعددي.

انها انظمة انتقلت من الديكتاتورية إلى تعددية تجيزها الانتخابات على فترات منتظمة مع احترام الحريات الأساسية لكنها بقيت تعاني من عقبات احيانا، لاسيما نحو هدف "ترسيخ الديمقراطية" ، من ابرز تلك العقبات استمرار دور الجيش والضعف العضوي للأحزاب السياسية و وجود ظروف اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى حرمان قطاعات كبيرة من السكان - الأغلبية في بعض الأحيان - من أي إمكانية للمشاركة الديمقراطية الحقيقية.



لقد اطلق B. Gills and J. Rocamora ما أسموه "الديمقراطيات منخفضة الكثافة"؟ «
« démocraties de basse intensité » ، و يمثل البرازيل حالة نموذجية في ذلك ، بلد
عرف مرحلة انتقالية طويلة ومعقدة ، كان للجيش فيها دورا أساسيا في البداية ، ثم أصبح خلالها
المواطنون أكثر حرية في التعبير ، و في تنظيم انفسهم وصياغة المطالب الاجتماعية، ورغم
ذلك -وفقا لجميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة- استمرت التفاوتات الاجتماعية
والاقتصادية في الاتساع خلال نفس الفترة وهي من بين أكثر المؤشرات حضورا في العالم ،
وطرح معها اشكالية اية ديمقراطية هذه التي لا يكون لها تأثير على تهميش غالبية السكان؟ الا
يفترض من الديمقراطية الا يتناقض تحقيق بعدها المؤسساتي الخالص مع بعدها السوسيو-
اقتصادي؟ هل هناك بالضرورة تناقض بين مفهوم الديمقراطية المحدد في مصطلحات شكلية
ومؤسسية بحتة وبين مفهوم يشمل أيضا المعايير الاجتماعية والاقتصادية؟
لقد اكدت بعض التجارب انه من المقبول لحد ما لشرعنة الانظمة الجديدة تبني نزعة اجتماعية ،
و أن حماية الديمقراطية البرلمانية يرتبط اساسا بإيجاد الحد اللازم من العدالة الاجتماعية
والاقتصادية المتوافقة مع الحفاظ على سلطة سياسية مستقرة في ظل ظروف التعددية.

ما يميز التجارب اللاتينية ان القيود الاقتصادية المفروضة على بلدان أمريكا اللاتينية من
قبل النظام العالمي ، و طبيعة النخب المحلية ، لم يترك مجالا كبيرا " لفرز الصراعات
الاجتماعية. و رغم ان القواعد الديمقراطية شكّلت انفتاحا مهما امام الحركات الاجتماعية مقارنة
بما حدث في السبعينيات ، لكن قواعد الديمقراطية البرلمانية لم تضمن بأي حال من الأحوال
إمكانية إعادة توزيع الثروة - والموارد السياسية - لصالح الأغلبية المهمشة في هذه المجتمعات.

ركز بعض المحللين امثال سانشيز لوبيز على أنه يجب تحليل التحولات السياسية من زاوية
آليات عمل القوى السياسية ، أي من حيث "الهندسة السياسية" للفاعلين، خاصة النخب السياسية
و العسكرية، يتم ترجمة هذه "الآليات" إلى استراتيجيات سياسية تتكون من خيارات و قيود
يشوبها عدم اليقين فيما يتعلق بالنتيجة. يحدث الانتقال على مراحل ، وهي بالطبع ليست واضحة
تماما في الواقع الامبريقي ، ولكن يمكن تصورها وفقا لتحليلات "G.O'Donnell" و "P.
Schmitter" في أولاً: التحرير ، ثم الانتقال نفسه ، ثم ربما الترسخ. إحدى أهم أطروحات



سانشيز لوبيز هي أن هذه العملية لها منطقها الخاص الذي لا يمكن اختزاله في الابعاد الهيكلية فقط ، و انه ينبغي الاهتمام بتقاطع استراتيجيات الفاعلين أثناء الانتقال نفسه.

قدمت إيزابيل بوفيه دراسة قيمة عن الأرجنتين، كان هدفها تسليط الضوء على تقاطع استراتيجيات الفواعل العسكريين (تلك الخاصة بـ "الخط المتشدد" وتلك الخاصة بالخط الأكثر اعتدالاً) و ايضا أول رئيس تم انتخابه في عام 1983 ، راؤول ألفونسين. قدمت بوفيه قراءة دقيقة ومفصلة للغاية للأحداث التي وقعت بين عامي 1978 و 1989 ، ونجحت بشكل ملحوظ في إثبات أنه على عكس التفسير السائد لم يحدث الانتقال الأرجنتيني "على الفور" مع انهزام العسكريين في حربهم في جزر الفوكلاند Malouines ، ولكن كانت ارضاصاته موجودة من قبل ، حيث كانت هناك مفاوضات جادة بالفعل بين تحالف من القوى السياسية وعدد من الجنرالات المعتدلين نسبياً قبل انقلاب الجنرال جاليتيري ، الذي وظف المواجهة العسكرية مع بريطانيا لعرقلة هذه المفاوضات ونزع فتيل حركة اجتماعية بدأت تأخذ بعدا هاما.

دراسة أخرى قوية للغاية هي دراسة كارلوس أرتوري عن البرازيل. يتبنى هذا المؤلف الأطروحة المعروفة حول "الانتقال الممنوح" « transition octroyée » من قبل الجيش ، موضحاً أنه إذا كان الجنرالات قد فقدوا السيطرة على جوانب معينة من العملية ، فقد ظلوا عمومًا سادة الموقف وتمكنوا من صياغة نظام ديمقراطي يتوافق مع اعتباراتهم الخاصة بالأمن القومي الخاصة بهم، بعبارة أخرى ، في البرازيل ، لم يكن الترسخ الديمقراطي في جدول الأعمال لأن الجيش كان قادراً على تضمين مبادئ الرقابة العسكرية للسلطة المدنية والاستقلال الذاتي للجيش في إدارة ميزانيته الخاصة في دستور "الجمهورية الجديدة. لذلك يبقى الانتقال البرازيلي ضمن هذه التحاليل غير مكتمل، ناهيك عن سلسلة من العقبات الاجتماعية والاقتصادية في وجه الترسخ مثل: غياب إصلاحات في المجال الزراعي ، والتمييز العرقي ضد السكان الأصليين في الأمازون ، وسوء التغذية لنسبة عالية من السكان ، وما إلى ذلك.



دراسة اخرى على قدر كبير من الدقة هي تلك التي أجرتها آن بيفرون عن Readjustment stratégiques et consolidation du système politique المكسيك après 1988 حيث تخلت في تحليلها عن النهج النظري السائد لصالح تحليل دقيق للتغيرات داخل جهاز الحزب المهيمن. و كشفت من خلالها ان العلاقة بين تلك التسويات السياسية بين الفواعل من جهة و عالم الديمقراطية تظل علاقة غامضة .

حيث اعلن الرئيس ساليناس عن التأسيس للديمقراطية كجزء من برنامج "التحديث". الهادف لاقامة ليبرالية اقتصادية قوية جدًا ، مصحوبة ببعض التنازلات " الموضوعية" للمجتمع المكسيكي في مجال التعددية، ولكن أيضًا الوقوف في وجه أي شيء يقوض من هيمنة الحزب الثوري المؤسسي Parti révolutionnaire institutionnel.

حاولت صوفي جوينو ، إجراء مقارنة منهجية للتحويلات في كل من الشيلي والأرجنتين وأوروغواي، خلصت من خلالها الى ان أن "الترسيخ" لا يزال غير مكتمل في بلد مثل تشيلي ، لأن النظام المدني الجديد لا يزال "تحت الوصاية"، ففي البلدان الثلاثة - "بدرجات متفاوتة - يحتفظ الجيش بصلاحيات و حتى و ان كانت غير مباشرة تبين مع الوقت انها أحد أهم القيود التي تحول دون ترسيخ الديمقراطية.

لقد بينت هذه التجارب ان الديمقراطية هي تعبير عن حالة من الاستقرار، تميزها سيطرة النخبة السياسية على الأحداث ، وبعبارة أخرى ، حالة من "الحاكمية" gouvernabilité . يكتب Jouineau في هذا الاطار، ان ما يميز الترسخ الديمقراطي عن الانتقال الديمقراطي هو البحث عن طريقة لممارسة السياسة وتثبيتها (un mode de faire politique) (يجعل من شتى التحويلات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) ممكنة دون عنف أو قطيعة مؤسساتية ، ويستمر هذا العمل الذي تقوم به المجتمعات على نفسها ، و تلعب فيه النخب السياسية كفاعلين رئيسيين دورا هاما في فترة الترسخ وما بعدها ، حيث تسعى جاهدة للتكيف مع التغيير الاجتماعي" ، لذلك ، لا يتعلق الأمر بإثارة التغيير الاجتماعي من أجل تعميق الديمقراطية ، ولكن فقط التكيف مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية العالمية من خلال توجيه و تأطير الصراعات الاجتماعية التي ولدها التحرير الليبرالي في بنى مؤسساتية مستقرة ومنتجة قائمة على الاجماع.

إن المسارات غير الأكيدة للديمقراطية هي من أبرز الاسهامات في هذا الفرع الجديد من العلوم السياسية الذي أطلق عليه فيليب شمبتر نفسه "علم الانتقال" transitologie ، حيث يسمح هذا التخصص الفرعي بفهم أفضل لجوانب معينة من ظروف التغيير السياسي ، كما هو الحال في جنوب وشرق أوروبا كما في أمريكا اللاتينية .





ثالثا: أنماط الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية:

كان القرن العشرين حقلا لظهور العديد من الأنظمة الأوليغارشية و العسكرية بأمريكا اللاتينية ، حيث كانت الديمقراطية في ذلك الوقت الاستثناء أكثر من كونها القاعدة، ولا شك أن هذه الأنظمة تركت بصماتها طوال تلك الفترة . و على الرغم من ان تاريخ القارة شهد موجات قصيرة من الانتقال الديمقراطي و التحول المضاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدت الانتخابات في كل من الأرجنتين، كولومبيا، بيرو، فنزويلا ما بين 1945 / 1946 إلى قيام حكومات منتخبة شعبيا لكنها لم تدم طويلا، و حلت محلها أنظمة ديكتاتورية في بداية الخمسينات، ثم عادت إلى التحول الديمقراطي المحدود في كل من بيرو والأرجنتين، في الوقت الذي جرت فيه مفاوضات بين النخب الحاكمة لوضع ترتيبات لإنهاء النظم الديكتاتورية العسكرية في كل من فنزويلا و كولومبيا؛ ثم عادت دول القارة للتحول عن الديمقراطية في الستينات، بحيث أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية في كل من البرازيل و بوليفيا 1964 ، ثم الأرجنتين في 1966 ، إكوادور في 1972 ، وأروغواي و التشيلي في 1973 .

و على الرغم من الاختلافات الموجودة في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وإكوادور وأوروغواي وفنزويلا واضحة جدا ، الا ان حكومات هذه الدول تشترك في هدفين أساسيين يشجعاننا على وصفها بأنها حكومات يسارية:

1. الرغبة في الحد من التفاوتات الاجتماعية (بغض النظر عن نجاحها أو عدم نجاحها ودرجة فعالية الأدوات المستخدمة)؛
2. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام فعال للدولة لتحقيق الهدف الأول.

استطاعت دول أمريكا اللاتينية أن تلحق تدريجيا بركب الديمقراطية ابتداء من ثمانينات من القرن العشرين ، فإذا استثنينا التدخل العسكري الأمريكي في بنما في مطلع التسعينات والانقلاب العسكري في هايتي في أكتوبر 1991 مست حركة الانتقال التاريخي من الديكتاتوريات العسكرية إلى الديمقراطيات الليبرالية كافة دول القارة وحل محل الجنرالات جماعة من الرؤساء المثقفين والتكنوقراطيين و رجال الأعمال الناجحين الذين حملتهم الانتخابات الشعبية إلى سدة الحكم



ليحل محلهم فيما بعد قيادات وطنية يسارية و أخرى نقابية، ساهمت في عودة الظاهرة الكارزمية إلى الواجهة.

و ترتبط التحولات الكبرى التي شهدتها مجموعة من دول أمريكا اللاتينية في العقود الثلاثة الأخيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية؛ في علاقة ذلك بتحرير التجارة واعتماد نمط السوق الحرة؛ بفضل الإصلاحات الكبرى التي باشرتها هذه الدول على مختلف الواجهات؛ وبسعيها إلى طي مراحل قائمة من الانقلابات العسكرية والصراعات الدموية على السلطة، بما خلق دينامية سياسية وتحولاً هادئاً ومتدرجاً نحو الديمقراطية .

و قد عبرت تجارب الانتقال الديمقراطي الامريكو- اللاتينية عن جملة من التحولات والتغييرات في النظم السياسية تمت عبر جملة من الاتفاقات الصريحة بين أنصار الأنظمة العسكرية ومعارضيههم ، و عرفت عملية التحول نتيجة لمبادرة من أعلى بواسطة النظام، و أخرى عرفت التحول من أسفل بواسطة المعارضة، كما عرفت التحول بالتفاوض بين السلطة والمعارضة ؛ وأخذت العدوى تنتشر وتواصلت مسارات التحول الديمقراطي و الانفتاح في فضاء أمريكا اللاتينية إلى حد أن عسكريين انقلبوا على النظم العسكرية في بعض هذه البلاد وأجروا انتخابات للانتقال نحو الديمقراطية .

أنماط الانتقال:

عرف الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية عدة أنماط : هناك دول عرفت نمط الانتقال عبر آلية التنازلات: حالة البرازيل، و دول عرفت نمط الانتقال عبر آلية التفاوض: حالة التشيلي وسلفادور، هناك دول عرفت نمط الانتقال عبر آلية التنازل عن الحكم: حالة الأرجنتين، هنا دول عرفت نمط الانتقال عبر آلية التدخل الخارجي: هايتي و بنما. و في هذا السياق، يشير بعض الدارسين و المهتمين بالشأن اللاتينو- أمريكي أن تجارب التحول الديمقراطي ارتكزت على أربعة أنماط من الانتقال تمثلت في :



أولا / التنازلات:

تبدأ كخيار ذاتي لدى النخبة الحاكمة تقبل عليه لأنها تشعر بأنها لن تتمكن من ضمان استمرارها في الحكم و مصالحها المباشرة و غير المباشرة إذا لم تقدم تنازلات إلى المواطنين وإلى المعارضين، هذه القناعة الذاتية تتكون نتيجة مؤثرات متنوعة و متباينة من بلد لآخر لكنها في نهاية المطاف تفضي إلى انفتاح سياسي محدود و بطيء يفتح نافذة على الديمقراطية، هذا ما حدث في البرازيل في مرحلة نهاية حكم العسكريين، حيث لم تتمكن المعارضة في 1989 من التوصل إلى السلطة لولا تحالفها مع بعض قطاعات داخل السلطة العسكرية

ثانيا / المفاوضات:

يتم الانتقال إلى هذه المرحلة عندما يشعر قادة النخبة الحاكمة أنه من الأفضل لهم الانسحاب من السلطة لكن في نفس الوقت تأمين الخروج عن طريق سلسلة من الاتصالات والمشاورات و الاتفاقات و هذا ما حدث في التشيلي وسلفادور.

ثالثا / الخروج من الحكم:

يتم تحت الضغوط الشعبية و المعارضة و بسبب التصدع داخل النخبة الحاكمة نفسها و الانقسامات التي تدب بين أفرادها و فصائلها و هذا ما حصل في الأرجنتين.

رابعا / التدخل الخارجي:

و هذا ما تقوم به دولة أو مجموعة دول قصد استبدال نظام أوتوقراطي بنظام آخر ديمقراطي كما حصل عندما جرى تغيير الحكومات في بنما وهايتي. والملفت للانتباه أن الخبرة اللاتينية طرحت لنا نموذجين كبيرين:

نموذج يساري إصلاحي اقرب للخط الاشتراكي الأوروبي، يستمد بعض تصوراته ومفاهيمه من نهج "الطريق الثالث"، الذي بلوره عالم الاجتماع البريطاني انتوني جينز بعد صدور كتابه عام 1989 بعنوان "الطريق الثالث: تحديد الديمقراطية الاشتراكية" وتبناه حزب العمال الانجليزي في عهد رئيس الوزراء السابق توني بلير بعد إصداره لكتاب "الطريق الثالث: سياسات جديدة للقرن العشرين"

يقوم هذا النموذج حاليا في البرازيل، أهم بلدان المنطقة وأكثرها حضورا في الساحة الدولية، كما نجده في التشيلي و الاورغواي، اللذين تحكمهما تشكيلات يسارية معتدلة.



نموذج ثوري ، يعبر عنها خط الرئيس الفنزويلي تشافيز الذي يجمع بين نزوع قومي تقليدي ونزعة امبريالية صدامية وطموح إقليمي للتميز عن الجارة الشمالية القوية يقوده إلى التحالف مع كوبا كاسترو ، بوليفيا موراليس والانفتاح على الأنظمة التي تصنفها الولايات المتحدة في خانة محور الشر والعداء .

إن سيادة مظاهر الاستبداد في عدد من دول أمريكا اللاتينية لم تمنع من بروز حركات اجتماعية مستقلة وقوية، فقد اندلعت منذ عقود احتجاجات دعت إلى توسيع مفهوم المواطنة وإلى إعادة توزيع السلطة والموارد، الأمر الذي أسهم في رحيل عدد من النخب التقليدية؛ وصعود نظم يسارية في البرازيل؛ وفنزويلا؛ والأرجنتين؛ وبوليفيا والأوروغواي.. بعد عقود من الحكم العسكري الديكتاتوري المسند من الولايات المتحدة الأمريكية. ولا تخفى التداعيات التي فرضها المحيط؛ في علاقة ذلك بآثار التجربة الأرجنتينية على مسار التحول في البرازيل؛ علاوة على توافق مختلف الفاعلين السياسيين بالبلاد في تحديد العلاقة بين المدني والعسكري بعيداً عن الهيمنة والتدخل. أسهمت الكثير من العوامل الداخلية، أو تلك التي فرضها المحيط الإقليمي والدولي في إنضاج التجارب الديمقراطية لعدد من دول أمريكا اللاتينية التي أضحت من ضمن قائمة الدول الصاعدة، فإضافة إلى تآكل البعد الأيديولوجي دولياً؛ سمحت التوافقات السياسية القائمة وتجارب العدالة الانتقالية، وتحييد دور المؤسسات العسكرية واندماج القوى المعارضة، والولوع إلى اقتصاد السوق؛ وانتعاش وتطور الفواعل الاجتماعية من بنى اجتماعية وفعاليات المجتمع المدني وإعمال إصلاحات دستورية وسياسية وازنة.. في تعزيز مسار هذه التجارب التي تقدم دروساً مفيدة.

وباستثناء هايتي التي شهدت انقلاباً عسكرياً في بداية التسعينات من القرن الماضي؛ وبما التي أسهم التدخل الدولي في دعم التحول الديمقراطي فيها إلى حد ما؛ فإن دولاً أخرى قطعت أشواطاً كبيرة على طريق هذا التحول؛ بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية؛ كما هو الشأن بالنسبة إلى المكسيك، والبرازيل، والتشيلي، والأرجنتين، والأوروغواي.



رابعاً : ديناميكيات الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية بعض الامثلة:

عرفت تجربة الانتقال اللاتينية عدة ديناميكيات خاصة، ففي بداية الانتقال قد يكون الجيش مثلاً منهزماً، كما كان الأمر بالنسبة للأرجنتين، و لأنها وضعية ديناميكية كان الجيش في بعض الحالات يسترد بعض وحدته، ولكنه يكون في وضعية انهيار إلى درجة أن الحكومة الأرجنتينية مثلاً قلصت من ميزانية الدفاع بشكل كبير، الشيء الذي لم يكن بالإمكان تحقيقه في البيرو أو في الشيلي.

الشيلي :

مرت النشيلي بتجربة سياسية قاسية؛ عكسها نظام الديكتاتور أوغستو بينوشيه؛ الذي قاد انقلاباً عسكرياً عام 1973 بدعم أمريكي على نظام الاشتراكي سلفادور أليندي المنتخب ديمقراطياً، وكان هناك وعي بأهمية التوافق لمواجهة القوى المعادية للديمقراطية؛ كما تم التوافق أيضاً على الإصلاح الدستوري واستراتيجية التحول بصدد إجراء الانتخابات؛ وشكل الحكومة؛ ونمط الاقتراع.. فيما فتح المجال أمام المرأة للمساهمة في بناء المرحلة؛ ما أسهم في تجاوز أزمة الثقة بين مختلف الفرقاء داخل المجتمع.

لم يتعرض الجيش لهزيمة أو إهانة في الشيلي، كان هامش التحرك في البداية محدوداً، لأن هزيمة الجيش كانت سياسية ولم تكن هزيمة عسكرية، ومع ذلك، فبسبب اختيار مقرب ما سمي بـ "أذابة الجليد" الذي اتبعته هيئة الحقيقة هناك، فإن صدمة عامة شملت كل البلد، مما سهّل جبر الضرر والعدالة عن طريق الدور الريادي الذي لعبته الحقيقة في عملية المصالحة.

حققت الشيلي بعد 19 سنة حقناً أهدافاً هامة بشكل مرض و رغم وجود خلاف حول الأسباب التي أدت إلى ما حصل لكن لم يكن الخلاف حول ما حصل في حد ذاته. هناك خلافات حول عمليات جبر الضرر، لكن اتُخذت تدابير في اتجاه تحقيق العدالة، فعدد من المسؤولين عن الانتهاكات قضوا الأحكام بالسجن التي صدرت في حقهم.



التقت قيادة الجيش التي خلفت بينوتشي حول طاولة المناقشات جمعت محامين وعائلات الضحايا، واعترفت المؤسسة العسكرية بالحقيقة التي كانت الأحزاب السياسية قد اعترفت بها قبل ذلك بتسع سنوات أمام إنكار الجيش لما وقع. هذا الاعتراف تلتته تصريحات من طرف قيادة الجيش التي كان منها أصغر من بينوتشي بثمانين وعشرين وتسع وعشرين سنة، بنوتشي الذي كان تقاعد وقتها. كانت القيادة تمثل جيلاً جديداً من الذين لم يكونوا إلا طلاباً في مدارس عسكرية أو في مراتب عسكرية دنيا وقت انقلاب بينوتشي والذي كان وقتها في مرتبة جنرال. أصدرت القيادات العسكرية بلاغات جديدة ونطقت بالكلمات المقدسة "لا قمع بعد الآن". وبذلك أعلن الجيش مذهبه الجديد بأنه لن يتم بعد الآن القبول بانتهاكات حقوق الإنسان. لم يقل بينوتشي قط بأن الانتهاكات لن تكون مقبولة، لأنه كان ينكر وقوعها أصلاً، وكان الجميع يعرف أن ذلك كان هو الموقف الرسمي للمؤسسة العسكرية من مسألة الانتهاكات. وتدرجياً، أدرجت دروس حقوق الإنسان والقانون الإنساني في البرامج التعليمية للجيش .

البرازيل :

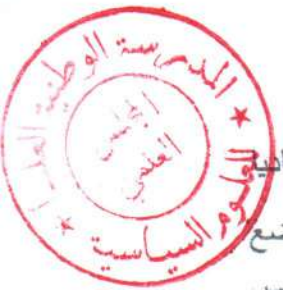
في منتصف الستينيات من القرن الماضي؛ تصاعدت أدوار الديكتاتورية في المشهد السياسي للبرازيل؛ قبل حدوث نوع من الانفراج والانفتاح؛ مع تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية؛ وبخاصة مع إصدار دستور 1988 الذي دعم مسار الإصلاح والانتقال الديمقراطي ورسخ مبدأ فصل السلطات.. و نتيجة لهذه المتغيرات؛ أجريت انتخابات رئاسية في سنة 1989. وكان للعمال دور كبير وحاسم في دعم هذا التحول؛ حيث تنامت الاحتجاجات في عدد من القطاعات؛ مطالبة بإصلاحات تتعلق بدعم التحول الديمقراطي وأخرى مرتبطة بتأهيل هذه القطاعات. وأسهمت العديد من العوامل والمقومات في إنضاج تجربة التحول الديمقراطي في البلاد بشكل كبير؛ استطاعت معها البرازيل أن تحقق نمواً اقتصادياً واعداً على امتداد سنوات عدة، حيث برز الدور الهام الذي لعبته أجواء الاستقرار السياسي التي سمحت بالعديد من الإصلاحات. وكان للتوافق الذي حدث بين مختلف القوى السياسية الديمقراطية من جهة أولى؛ والمؤسسة العسكرية التي بدأت تستوعب أهمية إقرار نظام مدني ديمقراطي من جهة ثانية؛ أثر كبير في هذا السياق. وهكذا تم إصلاح التشريعات الحزبية والانتخابية؛ بصورة دعمت المشاركة السياسية؛ ووفرت قدراً كبيراً من شروط التنافسية والشفافية، كما تم تطوير أداء المجتمع المدني



الذي كان يعاني انغلاقاً وجموداً كبيرين. وقد حرص الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا على بلورة تواصل بقاء مع مختلف الفاعلين؛ كما نجح في توفير أجواء الثقة مع مختلف الفعاليات المعارضة؛ عبر السعي إلى تجاوز الممارسات الإقصائية، واحترام الأسس الديمقراطية؛ مع التركيز على مواجهة الإكراهات والمشاكل الاقتصادية المطروحة؛ وإعمال إصلاحات بقاء في هذا الشأن؛ مكنت البلاد من تجاوز الكثير من المشاكل؛ وتسديد الكثير من الديون الخارجية المستحقة للمؤسسات المالية الدولية؛ ومراكمة جهود هامة على مستوى تخليق الحياة العامة.

عرفت البرازيل الانقلاب الذي أطاح بجواو كولار Joao Goulard، وهو الانقلاب العسكري الشعبي الذي حكم منذ 1964. وشهدت تلك الحكومة العسكرية تحولا سنة 1968 نحو نوع من الأنظمة السلطوية التي انتشرت بعد ذلك ببضع سنوات في كل من الأرجنتين والأوروغواي والشيلي. لكن البرازيل التي حكمتها نخبة عسكرية لفترة تاريخية أطول، عاشت تحولا تدريجيا نحو ما يسمى بالبرتغالية "الأوبرتورا"، أي الانفتاح. ولذلك، فعندما حدث الانتقال أخيرا إلى حكومة منتخبة سنة 1985، كانت أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان قد وقعت قبل ذلك بعشر أو خمس عشرة سنة، الشيء الذي ساهم في تهدئة الأجواء، على عكس ما وقع في الأرجنتين التي عرفت تحولا مفاجئا وكانت الانتهاكات فيها وقت الانتقال لا زالت حديثة العهد. ومع ذلك، فقد كانت هناك محاولات للنظر إلى ما جرى في الماضي، إلا أن هذه المحاولات لم يتم تبنيها بشكل رسمي، ولكن قادتها تحالفات دينية تزعمها الكاردينال أرنس، أسقف ساو باولو، والذي له أكبر عدد من الأتباع في العالم، لأن عدد سكان ساو باولو يتجاوز 28 مليونا نسمة.

اجتمع الكاردينال أرنس مع عدد من الطوائف البروتستانتية وأصدروا تقريرا سمي "البرازيل كما لن تتكرر"، وقد كان تقريرا جيدا وعرف انتشارا واسعا. بعد ذلك بعدة سنوات قدمت حكومة كاردوسو التعويض للضحايا، وقامت بتحقيقات حول الانتهاكات، ولكن المصالحة في البرازيل لم تتطور إلى أن تصبح تجربة قوية كما كان الأمر بالنسبة للأرجنتين أو الشيلي أو البيرو. يمكن تفسير هذه الوضعية بكون أن البرازيل دولة شاسعة بحجم قارة، وأن عدد سكانها مرتفع يصل إلى 160 مليون نسمة، وأنها ذات غنى وثروات هائلة وامتداد ترابي شاسع، وأن الحركات الثورية التي ظهرت فيها انحصرت في ضواحي المناطق الحضرية الكبرى مثل ساو باولو، و ريو دي



جانيرو، و بورتو أليغري. هذا بالإضافة إلى أنها عرفت انفتاحا سياسيا تدريجيا ونموا اقتصاديا سريعا وبشكل أكثر سرعة تحت حكم لولا دا سيلفا. هذا الرجل الذي كان يشتغل كعامل متواضع ثم أصبح رئيسا تبني سياسة حكيمة لا تغفل السياسة الاجتماعية ولكن في نفس الوقت لا تقتل دجاجة البيض الذهبي.

لقد طورت البرازيل شبكة من البرامج لحماية الفقراء والتي تعرف نجاحا مشهودا به على المستوى العالمي. واليوم تعتبر البرازيل قوة اقتصادية صاعدة على الصعيد العالمي وتعرف نموا متواصلا. كل ذلك جعل البرازيليين يولون الأولوية للتطلع للمستقبل عوض العودة إلى الماضي. وبالرغم من أن مجهودات بذلت من طرف جماعات دينية ثم بعد ذلك من طرف الحكومة للاهتمام بأمضي الانتهاكات، إلا أن هذه المجهودات انحصرت في عمليات مركزة ولم تتحول إلى برامج شاملة كما كان الأمر بالنسبة لجيران البرازيل.

ومن هنا؛ لا يمكن الحديث عن نموذج أمريكي لاتيني منسجم، حتى لو كانت هذه التجارب على اختلافها تلتقي في خروجها على البديل الليبرالي الديمقراطي الذي أرادت الولايات المتحدة تسويقه للمنطقة. صحيح أن الأنظمة العسكرية الدكتاتورية انهارت، وإن البلدان الأمريكية الجنوبية اعتمدت الأسلوب الديمقراطي التعددي، ونظمت فيها انتخابات نزيهة وشفافة، إلا أن الديناميكية الديمقراطية حملت إلى الواجهة قوى مجتمعية وسياسية رافضة للخيار الليبرالي وللنظام الاجتماعي الذي يقوم عليه .

لقد تم التعبير عن الانتقال اللاتينو-أمريكي بمفهوم Aggiornamento ، ففي اليسار أي في التيار اليساري فيعبر ذلك عن الانتقال من موقف ثوري إلى موقف اجتماعي ديمقراطي بناء، انتقال من "كل شيء أو لا شيء" إلى "شيئا فشيئا"؛ " وتم على اليمين في التيار اليميني، نزعة نحو التخلي عن الدكتاتورية من أجل استراتيجية ديمقراطية و التفكير في خسارة القليل (الاضطرار إلى تقديم تنازلات إذا خسرنا الانتخابات) في مقابل السلام الاجتماعي.



الارجنتين ، المكسيك:

بدأت في الارجنتين منذ 1979، مرحلة النقد الذاتي والاعتراف بالأخطاء، كثيرون تغيروا تدريجيا وبلوروا أفكارا أكثر اعتدالا من مواقفهم في السابق، وآخرون ظلوا متشبثين بأفكارهم القديمة، بل ومنهم من تخطى عن كل شيء، أو من انتقل إلى الصف الآخر، بعض الناس تحولوا إلى ما سماهم الأرجنتينيون، ربما حسب تعبير كنيدي، "مثاليين بدون وهم"، أي أولئك الذين لم يتخلوا عن مبادئهم، ولكن لم يكن لهم وهم في أن الأمور أصعب مما كانوا يتصورون، وأن حلها يتطلب وقتا طويلا، وأن هناك مسارات يجب تجنبها، وأن بعض القضايا أكثر أهمية من غيرها. أما المكسيك فقد قدمت من جانبها تجربة ديمقراطية ناجحة؛ سمحت على امتداد أكثر من عقدين بإضعاف النظام التسلطي؛ وخسارة الحزب الحاكم لمنصب الرئاسة عام 2000؛ وظهور نظام جديد بثلاث أحزاب أساسية بدلاً من نظام الحزب المسيطر.

وشهدت فنزويلا في أواخر الثمانينات حراكاً سياسياً واجتماعياً كبيراً في مواجهة النظام العسكري القائم؛ ما أدى إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات؛ تمخض عنها تنظيم انتخابات رئاسية، وصل بموجبها الرئيس كارلوس أندرياس بيريز إلى السلطة، وقام بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية المنفتحة.

كانت الديمقراطية تعيش مرحلة تسترجع فيها التقدير في كل أمريكا اللاتينية باستثناء الشيلي والأوروغواي، بعدما كان ينظر إليها هناك بازدراء لكونها لم تكن تُعتبر إلا عملية تجميل سطحية بدون محتوى وبالتالي لم تكن تحظى بتأييد شعبي. ولكن الأمور تغيرت. كان ذلك جزئياً بسبب هزيمة اليسار، ولكن أن عددا من الناس اضطروا إلى الاغتراب في أوروبا الشرقية. هناك عاينوا الاشتراكية المعاشة على أرض الواقع، وأفقدتهم هذه المعاينة المباشرة إعجابهم بالاشتراكية المثالية ادت تجارب الاغتراب ونهاية الحرب الباردة، إلى تقوية الشعور بالهزيمة في صفوف اليساريين المغتربين. ناهيك عن ظهور حركة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، و التحاق الكثير من المثقفين، ببرامج أكاديمية في مستوى الدراسات العليا في الخارج كأساتذة مساعدين، ثم ما لبثوا أن ترقوا إلى مناصب أساتذة من مرتبات عليا، ثم شاركوا في السياسات العمومية، وهي الظاهرة التي كانت أوروبا عاشتها في القرن الثامن عشر. حيث لم يكن دافيد ريكرادو وآدم سميث، مفكرين رائدين في علم الاقتصاد فحسب، بل ساهما عمليا في بلورة سياسات عمومية.



خامسا: العولمة الاقتصادية و مسارات الانتقال الديمقراطي في امريكا اللاتينية:

كان هناك مساران في التجربة اللاتينو- أمريكية ، المسار الأول، مسار فك الارتباط السياسي (comparative) المركز، عرف مراجعة شاملة، فأصحاب مدرسة شيكاغو للفكر الاقتصادي المعادية لهذا المسار، كان أبرزهم هم الشيليون. وواجهت فكرة فك الارتباط والاعتماد على الذات انتقادا دقيقا في ميدان الفكر الاقتصادي، إذ شكك جيل جديد من الاقتصاديين في هذه المواقف، ودافعوا عن فكرة أن عليك أن تتدمج في العالم، وأنه ليس من الضروري أن تنتج كل ما تستهلك، وأن الانفتاح على العالم وعلى المنافسة يساهم في تدعيم فعالية المنتجين المحليين حتى عندما يتلقوا في البداية صدمات المنافسة الدولية، ويجعلك تستفيد من مزاياها النسبية (comparative advantages).

ساهمت هذه الأفكار في بلورة السياسات الاقتصادية التي تبناها بينوتشي والتي غيرت وجه الاقتصاد الشيلي، وهي السياسات التي احتفظت بها حكومات يسار الوسط لمدة عشرين سنة مع اعتماد سياسات اجتماعية. بمعنى آخر، إن حكومة بينوتشي اخترعت الدجاجة التي تبيض ذهبا، والحكومات الديمقراطية لم تقتل الدجاجة ولكنها سعت إلى توزيع البيض بشكل أفضل، وحافظت هذه الحكومات على مسعى إدماج الشيلي في المجتمع الدولي اقتصاديا، وأصبح للشيلي أكبر عدد من اتفاقيات التجارة الحرة من أي دولة أخرى، إذ وقعت اتفاقيات مع الصين و اليابان والنافتا (N.A.F.T.A) اتفاقية التبادل الحر بين بلدان أمريكا الشمالية) وغيرها.

أصبحت نظرية التبعية التي كانت استلهمت أفكارها من الثورة الصينية ومن كوريا موضوع مراجعات وتساؤلات ، لأن منجزات الاعتماد على الذات ونظام التصنيع المحلي كانت متواضعة خلال سنوات.

و انتشرت قناعة أن ينجز السوق ما هو قادر على إنجازه على أساس قواعد مناسبة تنظمه، بدون الاعتقاد بأن السوق سيحل المشاكل التي ليس باستطاعته حلها، مثل التعليم، والسياسات الاجتماعية، وسياسات خلق الفرص. في نهاية الأمر، كانت تلك هي الطريقة التي اتبعتها الديمقراطيات الاجتماعية الناجحة في أوروبا، وتمكنت من أن تحقق مستويات عالية من الرفاه الاجتماعي في ظل حرية اقتصادية مقيدة بضوابط معينة، بكل المشاكل وسوء الفهم الذي



يُصاحبها. هذا التوجه هو الذي أصبح يشكل الباراديغم الجديد الذي عوّض براديغم نظرية التبعية من جهة أخرى، فإن مسألة هزيمة اليسار دفعت إلى إعادة النظر في مسألة إلقاء اللوم على العوامل الخارجية، عوامل لا شك أنها موجودة، ولكن يجب ألا تنتظر فقط إلى الإمبريالية وقبلها في الاستعمار، وصندوق النقد الدولي. فبالرغم من أنه يمكن إلقاء اللوم على هذه العوامل الخارجية، إلا أنها لوحدها لا تفسر العيوب الداخلية، وغياب العزيمة، وضعفك الاقتصادي والسياسي، كما سادت نزعة في أمريكا اللاتينية نحو مساءلة الذات بعيدا عن دور العامل الاستعماري المتمثل في الاستعمار الإسباني.

إن أمريكا اللاتينية تتحدر من التقاليد الأيبيرية، وهناك من يعتقد أن هذه التقاليد جلبت معها نعمة ولعنات، النعمة هي اللغة الإسبانية، واللعنات هي كل ما تبقى. إنها تقاليد تنزل من الأعلى إلى الأسفل، إلى القاعدة، وهي تقاليد تركز على المبدأ القائل بأن على النبلاء ألا يشتغلوا، بل أن يخدمهم شخص آخر غيرهم. إنها أيضا التقاليد الكاثوليكية، في الوقت الذي تنتشع البروتستانتية بثقافة مقاوامة قوية وتتبع من الأسفل. إن الأنظمة الفيدرالية في كندا و ألمانيا نشأت من أسفل وهي أنظمة قوية وتعتمد على ذاتها. بالمقابل، فالأنظمة الفيدرالية الأربعة في أمريكا اللاتينية، في كل من البرازيل والمكسيك و الأرجنتين وفينزويلا، كلها انطلقت من أعلى، وعوّض أن تكون اتحادات قوية تتحد فيما بينها، تعيش هذه المناطق على منح الحكومات الفيدرالية، وهو ما يعكس جذور الثقافة الأيبيرية.

سادسا : الديمقراطية و اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية:

منذ ثمانينيات القرن العشرين، تصالحت أمريكا اللاتينية مع الديمقراطية بعد قرن مضطرب إلى حد ما، و انتخبت العديد من الدول مع مطلع القرن الحادي والعشرين حكومات يسارية سرعان ما ستعرف باسم "يسار أمريكا اللاتينية الجديد" ولكن، هذا المصطلح يغطي مجموعة واسعة من الأشكال السياسية التي تخرج عموما عن التعريفات الأكثر شيوعاً لما يسمى اليسار، حيث اثبتت التجربة أن اليسار اللاتينو- أمريكي هو ظاهرة متعددة الأوجه: فاليسار المدني يحترم الديمقراطية عكس اليسار الراديكالي الراغب في تجاوز المؤسسات الديمقراطية ، وطرحت



نقاشات عديدة حول مصطلح "اليسار الجديد" وحول مدى قدرته على تفسير و فهم الظواهر السياسية التي يفترض أن يشير إليها فهما أفضل.

لقد تساءل العديد من المؤلفين حول العلاقة بين هؤلاء اليساريين الجدد والديمقراطية، وبشكل رئيسي، حول نوع مشاركة المجتمع المدني وخاصة القطاعات الشعبية. بعض المؤلفين يفسرون ظهور يساريين جدد في أمريكا اللاتينية على أنه استجابة للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة في الثمانينيات والتسعينيات ومن هذا المنظور، يمثل اليسار شكلا جديدا من أشكال الديمقراطية يقوم على تمثيل أفضل، سواء من الفقراء أو السكان الهنود الأصليين، و بهذا المنظور قام اليسار بحشد قطاعات المجتمع المحرومة وغير المنظمة وجعلها مؤيد سياسي له ، من خلال الممارسات الشعبوية و الشراكاتية ، ووفقا لهذا الرأي، فإن بعض هذه الأنظمة الجديدة هي تعبير عن عودة ظهور الشعبوية التقليدية، ولكن في ظل وجه جديد.

أكدت بعض الدراسات أن وصول حكومات اليسار إلى السلطة في أمريكا اللاتينية عن طريق الانتخابات، لم تكن لتتم إلا في ظل سياق دولي معين ، لقد كان المثقفون اليساريون قد استفادوا من غنى التجارب الدولية، وحصل عدد كبير منهم على شهادات الدكتوراه في القانون ومجالات أخرى، كَوّن هذا اليسار الأكاديمي أفكارا أكثر اعتدالا ، و عمل على تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية بأساليب أخرى غير الأساليب الثورية، و اعطى قيمة خاصة لحقوق الإنسان. في نفس الوقت، كان اليسار في منتصف الثمانينات يبلور نظريات للانتقال الديمقراطي ويبحث عن الوسائل المساعدة لهذا التوجه، وكان جناح حقوق الإنسان في هذه الحركة قد شرع في تلك الفترة في التفكير فيما يطلق عليه اليوم العدالة الانتقالية والتي كانت تسمى وقتها الانتقال إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما كانت أهم ملامح ذلك الانتقال اللاتينو-أمريكي انشغال الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب (فقدان الولايات المتحدة لوزنها السياسي و نفوذها الاقتصادي في القارة). فبعد انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينات، لم يكن السياق الدولي يتوافق مع نشأة حركات يسارية في قارة مجاورة للولايات المتحدة.



كما أن الديكتاتوريات العسكرية القائمة في أمريكا اللاتينية قد ساهمت في فرض سياسات النيوليبرالية في كافة أنحاء القارة. لكن! فشل هذه السياسات في إنجاز مشاريع التنمية، وتعدد المناهل الفكرية للييسار في أمريكا اللاتينية، والفتوح الكبير في أساليبه النضالية، إضافة إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على هذه الديكتاتوريات العسكرية خلال حربها ضد الإرهاب... كل ذلك قد أعطى دفعا قويا لخروج أمريكا اللاتينية للعالم بموجات من الحكومات اليسارية الوطنية، و طرح مشروع الديمقراطية "التشاركية" التي تؤكد على التعبئة الجماهيرية بدلا من الديمقراطية التمثيلية النيابية التي دعمتها واشنطن.

انفجرت هذه النزعة - التي يسميها الغرب بالشعبوية- في أمريكا اللاتينية في التسعينات، وتمكن هذا النظام المناهض للأقليات من دمج القطاعات الشعبية في النظام السياسي. و كانت الشعبوية وسيلة لممارسة السياسة عبر وجود قادة يتمتعون بشخصية كاريزمية يحشدون قطاعات غير منظمة من المجتمع المدني أو الذين يختارون القطاعات المنظمة سابقا، دون وساطة الأحزاب السياسية. ومن بين القادة الشعبويين الأكثر ذكرا لازارو سيرديناس في المكسيك، وخوان بيرون في الأرجنتين .

حيث كانت من الملامح العامة البارزة الذي اتسم بها اليسار في أمريكا اللاتينية أنه يقوم على التعبئة الشعبية الواسعة على المستوى الأفقي؛ و تعزيز الديمقراطية التشاركية بدلا من الديمقراطية النيابية؛ و وجود "الزعيم الكاريزمي، حيث تلعب "ظاهرة الكاريزما" أو الزعامة الشعبية دورا شديد الأهمية داخل أمريكا اللاتينية حتى داخل النقابات (النقابي موراليس رئيس بوليفيا، شافيز رئيس فنزويلا، لولا رئيس البرازيل، نستور كرشنر رئيس الأرجنتين...)، ذلك أن كل حركة راديكالية وطنية تفرز الزعيم المنبثق من شروطها، وعادت ظاهرة الزعامة الكاريزمية لتلعب دورا مستقلا نسبيا في صياغة الحركة الوطنية، ودورها الرئيسي يتمثل في المحافظة على الديمقراطية باعتبارها الوسيلة المثلى للحفاظ على ما يسمى بالثورة.



لذلك ورغم توسع المشاركة السياسية بقيت الآليات القديمة - لاسيما الوسطاء السياسيين - مثل caciques من المكسيك ، والكوديلوس caudillos المحليين في لأرجنتين و poroneis من البرازيل - تؤدي وظائفها التقليدية ، وتواصل التكيف مع الظروف الجديدة التي فرضتها الأحزاب السياسية من خلال التأثير حتى في تشكيلها. لقد تم تنظيم هذه الاجزاء الاجتماعية في قنوات مؤسساتية، انتجت نوع خاص من المواطنة المضبوطة citoyen régulé و تواصل تمثيل المصالح التقليدية بطريقة كبيرة.

كان من المفارقات الغريبة في التجربة اللاتنو- أمريكية اذن، وصول التشكيلات اليسارية الراديكالية إلى السلطة في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق آلية التداول السلمي، بعد فشل الليبرالية الجديدة في تحقيق مساعي الديمقراطية ، و بعدما انهارت الأحزاب الماركسية والاشتراكية حتى ذلك الوقت في معاقلها التقليدية بأوروبا.

لقد ظهرت نزعة عامة لدى نخب معينة لإنهاء الحكم الاستبدادي، و إضعاف شرعية الديكتاتورية داخل المجتمع ككل. وقد ركزت تلك التحولات على الديمقراطية السياسية بفصلها بوضوح عن الديمقراطية الاجتماعية. و استندت بشكل أو بآخر إلى الحل الوسط التالي: الديمقراطية السياسية ضد الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن. في الواقع، نشأت ديمقراطيات أمريكا اللاتينية بعد انهيار الأنظمة الاستبدادية في المنطقة في نفس الوقت الذي جرت فيه عملية التحرير الاقتصادي (الخصخصة والانفتاح وإلغاء القيود التنظيمية للاقتصاد).

وعرفت هذه البلدان في التسعينات برامج الإصلاح الهيكلي بإملاء من صناديق التمويل الدولية (من خصخصة وسياسات ليبرالية وانفتاح على السوق العالمية)، وكان من المنتظر أن تتجاوز أزماتها بفضل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، بيد أن عقد الانفتاح الليبرالي في الأدبيات السياسية المحلية أصبح يطلق عليه «العشرية الضائعة».



كانت الأنظمة خلال أزمة الثلاثينيات أو عشية الحرب العالمية الثانية، في الأصل نتاج تآمر تؤمن بتدخل الدولة، وسياسات اقتصادية مباشرة وحمائية نتجت عنها، وكانت النتيجة عملية تصنيع تعرف باسم التصنيع البديل للاستيراد، وتآلف هذا الشكل من التصنيع من السلع المنتجة محليا التي كانت مستوردة تقليديا من البلدان المتقدمة ، وقد أمكن تحقيق هذه العملية من خلال الوفرة الداخلية التي حققها قطاع التصدير، أي من قبل الاقلية التي تنتج المواد الخام للتصدير . كان الصراع بين القومية الشعبوية والليبرالية في القطاعات المصدرة بمثابة جزء كبير من هذه المرحلة، وهو ما يفسر جزئيا الانقلابات المتكررة في تلك التجارب. ومن خلال سقوط الشعبوية الكلاسيكية، نجحت أزمة الديون في الثمانينيات حيث فشلت الدكتاتوريات العسكرية في الستينيات والسبعينيات.

ومع ذلك، أثارت الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة موجة من الاحتجاج الشعبي ستكون في جذور الأنظمة السياسية الجديدة . و باستثناء شيلي، فشلت بلدان أمريكا اللاتينية في إنشاء مؤسسات سوق قوية بما فيه الكفاية، كما فشلت في كثير من الأحيان في بناء مؤسسات سياسية قوية بما فيه الكفاية. و كان الأداء الاقتصادي لبلدان المنطقة متفاوتا، و ادى التحرير الاقتصادي عموما إلى تكثيف أوجه التفاوت الاجتماعي. وهذا أمر لا يمكن إنكاره، بما في ذلك بالنسبة للبلدان التي نجحت فيها الإصلاحات (كما هو الحال في شيلي) لأنها أدت إلى نمو كبير.

عندما قبلت حكومتا شيلي وأوروغواي اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية على النقيض من ذلك، رفضت الحكومتان الفنزويلية والبوليفية اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية في نفس الوقت، ومع ذلك فإنهم لا يزالون يقبلون شكلا من أشكال الرأسمالية المملوكة للدولة ومحمية للغاية، فضلا عن بعض جوانب الديمقراطية (مبدأ وجوب انتخاب الحكومة وحقوق المعارضة في المشاركة في الانتخابات)، أما مؤيدو اليسار الذي يتزعمه حزب واحد، على الطريقة الكوبية، والذين لا يعترفون بأي من الحزبين، فقد شكلوا أقلية.



خاتمة :

يعد الجزء الأكبر من تجربة أمريكا اللاتينية مع الديمقراطية الحقيقية أو ما يسميها البعض بالديمقراطية الشعبية، حديثا نسبيا يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، حيث كان الإقليم خلالها قد بدأ يخرج من مدة استبداد طويلة يعود تاريخها إلى أوائل الستينيات. وكانت بدايات المؤسسات الديمقراطية خلال هذه المدة تستسلم بسهولة للتهديدات المتصورة التي تأتي من الداخل و الخارج، وفي سياق مواجهة الحرب الباردة، كانت المحاولات الإصلاحية للتعامل مع المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي عانتها المنطقة طويلا تعد عامل عدم استقرار من الناحية السياسية. ولذلك قمعت هذه المحاولات بعنف من قبل الطغم العسكرية التي تولت السيطرة السياسية في عديد من دول أمريكا اللاتينية إن لم يكن معظمها.

كانت عودة الديمقراطية نتاجا بالدرجة الأولى للاستياء الشعبي من الحكومات الاستبدادية غير القادرة على مواجهة التحدي المتمثل في البوارد الأولى للعولمة. وقد جنحت الاقتصادات غير المنافسة التي تستند إلى السلع تحت وطأة الديون الخارجية المتنامية والأجور المنخفضة، وقدمت الديمقراطية الجواب الوحيد الممكن للاضطرابات الاجتماعية والسياسية المتزايدة

لم يكن التحول في عديد من الدول بما في ذلك البرازيل سهلا ذلك أن الدساتير الديمقراطية قد حافظت على قدسية كثير من الحقوق العالمية التي طالب بها الناخبون بشكل حازم ومتزايد، مثل معاشات التقاعد والرعاية الصحية وإصلاح الأراضي للفلاحين وإعانات البطالة. كانت خزائن الدول في كثير من الأحيان مفلسة لأنه لم يزجج أحد نفسه لمعرفة من أين ستأتي الموارد، ولاسيما في الأحوال الاقتصادية الصعبة، وقد وضعت الديمقراطية بحق على المحك .

لا شك في أن الظروف السلبية التي انضمت بها أمريكا اللاتينية إلى الاقتصاد العالمي لأول مرة في القرن السادس عشر، قد قطعت شوطا بعيدا في شرح فقر الماضي وبؤس الحاضر. و حتى عندما يكون هناك خلاف حول حجم مشكلات اليوم التي يلقي فيها اللوم على الإرث الاستعماري فإن عددا قليلا من الناس سيناقشون دوره المحوري في فهم أمريكا اللاتينية وسياستها.

لقد اتضح من خلال ما سبق ان الجزء الأكبر من تجربة أمريكا اللاتينية مع الديمقراطية الحقيقية أو ما يسميها البعض بالديمقراطية الشعبية حديثا نسبيا يعود إلى سبعينيات القرن الماضي حيث كان الإقليم خلالها قد بدأ يخرج من مدة استبداد طويلة يعود تاريخها إلى أوائل الستينيات وكانت بدايات المؤسسات الديمقراطية خلال هذه المدة تستسلم بسهولة للتهديدات المتصورة التي تأتي من الداخل و الخارج وفي سياق مواجهة الحرب الباردة كانت المحاولات الإصلاحية للتعامل مع المظالم الاجتماعية و الاقتصادية التي عانتها المنطقة طويلا تعد عامل عدم استقرار من الناحية السياسية و لذلك قمعت هذه المحاولات بعنف من قبل الطغم العسكرية التي تولت السيطرة السياسية في عديد من دول أمريكا اللاتينية إن لم يكن معظمها.

كانت عودة الديمقراطية نتاجا بالدرجة الأولى للاستياء الشعبي من الحكومات الاستبدادية غير القادرة على مواجهة التحدي المتمثل في البوارد الأولى للعولمة و قد جنحت الاقتصادات غير المنافسة التي تستند إلى السلع تحت وطأة الديون الخارجية المتنامية و الأجور المنخفضة وقدمت الديمقراطية الجواب الوحيد الممكن للاضطرابات الاجتماعية و السياسية المتزايدة.

لم يكن التحول في عديد من الدول بما في ذلك البرازيل سهلا ذلك أن الدساتير الديمقراطية قد حافظت على قدسية كثير من الحقوق العالمية التي طالب بها الناخبون بشكل حازم ومتزايد مثل معاشات التقاعد و الرعاية الصحية وإصلاح الأراضي للفلاحين وإعانات البطالة. كانت خزائن الدول في كثير من الأحيان مفلسة لأنه لم يزعج أحد نفسه لمعرفة من أين ستأتي الموارد ولاسيما في الأحوال الاقتصادية الصعبة.

يعد الجزء الأكبر من تجربة أمريكا اللاتينية مع الديمقراطية الحقيقية أو ما يسميها البعض بالديمقراطية الشعبية حديثا نسبيا يعود إلى سبعينيات القرن الماضي حيث كان الإقليم خلالها قد بدأ يخرج من مدة استبداد طويلة يعود تاريخها إلى أوائل الستينيات وكانت بدايات المؤسسات الديمقراطية خلال هذه المدة تستسلم بسهولة للتهديدات المتصورة التي تأتي من الداخل و الخارج وفي سياق مواجهة الحرب الباردة كانت المحاولات الإصلاحية للتعامل مع المظالم الاجتماعية و الاقتصادية التي عانتها المنطقة طويلا تعد عامل عدم استقرار من الناحية السياسية و لذلك



قمعت هذه المحاولات بعنف من قبل الطغم العسكرية التي تولت السيطرة السياسية في عديد من دول أمريكا اللاتينية إن لم يكن معظمها.

كانت عودة الديمقراطية نتاجا بالدرجة الأولى للاستياء الشعبي من الحكومات الاستبدادية غير القادرة على مواجهة التحدي المتمثل في البوادر الأولى للعولمة و قد جنحت الاقتصادات غير المنافسة التي تستند إلى السلع تحت وطأة الديون الخارجية المتنامية و الأجور المنخفضة وقدمت الديمقراطية الجواب الوحيد الممكن للاضطرابات الاجتماعية و السياسية المتزايدة.

لم يكن التحول في عديد من الدول بما في ذلك البرازيل سهلا ذلك أن الدساتير الديمقراطية قد حافظت على قدسية كثير من الحقوق العالمية التي طالب بها الناخبون بشكل حازم ومتزايد مثل معاشات التقاعد و الرعاية الصحية وإصلاح الأراضي للفلاحين وإعانات البطالة. كانت خزائن الدول في كثير من الأحيان مفلسة لأنه لم يزج أحد نفسه لمعرفة من أين ستأتي الموارد ولاسيما في الأحوال الاقتصادية الصعبة.

لا شك في أن الظروف السلبية التي انضمت بها أمريكا اللاتينية إلى الاقتصاد العالمي لأول مرة في القرن السادس عشر، قد قطعت شوطا بعيدا في شرح فقر الماضي وبؤس الحاضر. و حتى عندما يكون هناك خلاف حول حجم مشكلات اليوم التي يلقي فيها اللوم على الإرث الاستعماري فإن عددا قليلا من الناس سيناقشون دوره المحوري في فهم أمريكا اللاتينية وسياستها.

قائمة المراجع :

الكتب باللغة العربية

-المغربي محمد زاهي بشير ،قراءات في السياسات المقارنة :قضايا منهجية ومداخل نظرية،بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ،1998.

- الخطيب سعادة راغب ، نظرية النظم السياسية المقارنة،(القدس: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1)، 2015



- الجاسور عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة ، (الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع . 2009 .

- المغيربي محمد زاهي بشسر ، قراءات في السياسات المقارنة : قضايا منهجية ومداخل نظرية بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998.

- الخرجري ثامر كامل ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، (عمان (الأردن) : دار مجدلاوي ، للنشر و التوزيع) ، ط.1 ، 2004.

طاشمقبومدين ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011.

- عارف نصر ، الاتجاهات المعاصرة في السياسات المقارنة : التحول من الدولة إلى المجتمع و من الثقافة إلى السوق ، (عمان (الأردن) : المركز العلمي للدراسات السياسية 2001.

الكتب المترجمة

- غابريل ألموند وآخرون ، السياسة المقارنة إطار نظري ، ترجمة: محمد بشير المغيربي ، (بنغازي : جامعة قاريونس ، 1996) ص 103.

- سيرا نارسييس ، الانتقال العسكري تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة ، ط1 ، ترجمة كوفيفة مهدي ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2016).

- غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي : السيرورات والمأمول في عالم متغير ، ترجمة عفاف البطاينة ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015).

- هايورد اندرو ، المفاهيم الاساسية في السياسة ، ترجمة : منير بدوي ، الرياض : النشر العلمي والمطابع ، 2011.

- بادي برتراند و غي هيرمت ، السياسة المقارنة ، ترجمة عزالدين الخطابي بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، ط 2013 ، 1.



-جان مينو، مدخل الى علم السياسة ،ترجمة جورج يونس،بيروت :منشورات مطابع عويدات 1967.

-برتراند بادي وغي هيرمت ،السياسة المقارنة ،ترجمة عزالدين الخطابي ،(بيروت : المنظمة العربية للترجمة ،2013)

- فوكوياما فرنسيس ، بناء الدولة : النظام العالمي و مشكلة الحكم الإداري في القرن الواحد والعشرون ، ترجمة : مجاب الإمام ،(الرياض : مكتبة العبيكان) ،2007.

- مارسيل فورتونا بياتو، الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، (دبي :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2012)

صمويل هنتجتن، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح،1993 .

الدوريات

- الجابري محمد عابد ، الديمقراطية و حقوق الإنسان ، مجلة كتاب في جريدة ،ع. 95 ، جوان 2006 .

- الجابري محمد عابد ، " الديمقراطية و حقوق الإنسان " ، مجلة كتاب في جريدة ،ع. 95 ، جوان 2006.

- السيد يسين، "الطريق الثالث: إيديولوجية سياسية جديدة"، "السياسة الدولية"، العدد 135 ، يناير 1999 .

- مساعيد فاطمة التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، دفاثر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011.

دراسات وتقارير:

التجربتين المغربية والشيلية في مجال البحث عن الحقيقة José Zalaquett-جوزي زالاكيت والإنصاف والمصالحة"، استجواب على هامش الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمشاركة مركز حقوق الإنسان بجامعة الشيلي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، 24 و



Renée Fregosi, **La démocratie en Amérique latine : processus, alliances politiques et conflits**, <https://doi.org/10.4000/cal.7624>

حلواني فادية المليح ، " تقرير عن الملتقى الدولي الثاني لمخبر العلوم السياسية الحديثة تحت عنوان التغيير السياسي في ظل الزاين الدولي الرهانات والتحديات "، المجلد العربية للعلوم السياسية، العدد 39، 40، صيف- خريف 2013، ص 190

مراجع باللغة الأجنبية:

-LahouariAddi," **Les partis politiques en Algérie**",Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, mars, 2006.

-Bertrand Badie, **L'Etat importé: occidentalisation de l'ordre politique**, Paris, Fayard, 1992.

-Graciela Ducatenzeiler, Victoria Itzcovitz, **La Démocratie en Amérique Latine**, **Revue internationale de politique comparée**, 2011/1 Vol. 18.

-Gerardo L. MUNCK et Vicente PALERMO, (1998). **La démocratie en Amérique latine : les acteurs sociaux, la représentation et l'État. Sociologie et sociétés.**

-Emir Sader, **Reconstruire la droite en guise de troisième voie : Le Pacte des élites brésiliennes**,**Monde diplomatique**, N 53545ème année, octobre 1998.

-Cohen James, **La science politique face aux transitions démocratiques en Amérique latine**,<https://www.multitudes.net/wp-content/uploads/2020/10/logonoirmobil.png>

Gills and J. Rocamora: "Low Intensive Democracy" 'Third World Quarterly vol. 13.1992 .



- ANDRE LALANDE, " Vocabulaire technique et critique de la philosophie". presses Universitaires de France,1947.

- Samuel P.HUNTINGTON,**POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES** ,yale :university press ,2006.

- GERARD BERGERON"structure des "fonctionnalismes>>en science politique",Revue canadienne de science politique,Vol.3,No.2(Jun,1970).

- Dahl Robert, **modern politique analysies** , (newyork: fit édition perntice -hall-1999.

- ESTON David, **A Systems Analysis of Political life**NewYork: John WILEY and sons , inc,1965 .

- Munck Gerardo L, **The past and Present of Comparative Politics** Working Paper ,October 2006, Kellogg Institute The Heelen Kellogg institute for international Studies. University of Southern California